الأمم المتحدة

A/67/184

الجمعية العامة

Distr.: General
26 July 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

التجارة الدولية والتنمية

التجارة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

توصلت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي عقدت في الدوحة في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، إلى بناء توافق دولي في الآراء بشأن ضرورة تمحور العولمة حول التنمية من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وكفالة توفير بيئة مواتية لتحقيق ذلك الهدف بفضل نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وشفاف وشامل وغير تمييزي وقائم على قواعد، إلى جانب مبادرات للتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي. ويقف النظام التجاري الدولي حالياً على مفترق طرق، ويشهد النمو والتبادل التجاري تباطؤاً. وبينما لا يزال النظام التجاري المتعدد الأطراف المتجسد في منظمة التجارة العالمية من الركائز الأساسية للنظام التجاري الدولي، يعكس مأزق جولة الدوحة للمفاوضات التجارية حالة شد وجذب تتسع نطاقاً بين متطلبات العولمة والمصالح الإنمائية الوطنية، مما يؤكد ضرورة البحث عن سبل جديدة لتعزيز توافق الآراء على الصعيد المتعدد الأطراف. وهناك حاجة أيضاً إلى التأكد من أفضل السبل التي ينبغي للنظام التجاري المتعدد الأطراف أن يتصدى بها للحقائق التجارية في القرن الحادي والعشرين، مع العمل على مواجهة التحديات الإنمائية المستمرة.

* A/67/150.

170812 140812 12-44137 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أُعدّ هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٥/٦٦ الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين عن التطورات في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

ثانيا – الاتجاهات في التجارة الدولية والتنمية

الاتجاهات الاقتصادية

٢ – بعد تباطؤ ملحوظ في عام ٢٠١١، من المتوقع أن يواصل النمو الاقتصادي العالمي تباطؤه في عام ٢٠١٢. وبعد أن سجل النمو معدلاً عالمياً قوياً نسبياً بلغ ٤,١ في المائة عام ٢٠١٠، أصابه الفتور فتراجع إلى ٢,٧ في المائة عام ٢٠١١، ويقدر أن يتراجع إلى ٢,٥ في المائة عام ٢٠١٢. وليس من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو وتصل إلى ٣,١ في المائة إلا في عام ٢٠١٣[(١)]. ومن المتوقع أن تشهد منطقة اليورو انتكاساً هذا العام (-٠,٣ في المائة). وبدأ النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، الذي لا يزال يتسم بالحيوية، يسجل تباطؤاً ليتراجع إلى نسبة ٥,٩ في المائة عام ٢٠١١، واستمر في الانخفاض ليصل إلى ٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٢، مقابل ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٠. ومن المتوقع بالأخص أن يتباطأ النمو في الصين (من ٩,٢ في المائة عام ٢٠١١ إلى ٨,٣ في المائة عام ٢٠١٢) وفي الهند (من ٧,١ إلى ٦,٧ في المائة). ويبرز هذا التباطؤ الذي يشهده هذان الاقتصادان كخطر جديد يهدد الاقتصاد العالمي.

٣ – وتهدد أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو مرة أخرى الاستقرار المالي العالمي. وبما أن أوروبا من وجهات التصدير الرئيسية والمصادر الكبرى للتدفقات المالية والسياحة، بما في ذلك للصين، فقد يخلف تصاعد الأزمة آثاراً هامة على العديد من البلدان النامية. وإذا ما انهار اليورو، فقد ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا بنسبة ٨,٥ في المائة وفي الأسواق الناشئة بنسبة ٤ في المائة[(٢)]. وقد يصبح ٤,٥ ملايين شخص آخرين عاطلين عن العمل في بلدان منطقة اليورو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار المصارف والشركات والأسر المعيشية في خفض استدانتها لا يشجع القروض والاستثمار والاستهلاك. ويخشى أن

(١) Department of Economic and Social Affairs, “World economic situation and prospects 2012, updates as of mid-2012”, available from www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_archive/2012wespupdate.pdf.

(٢) World Bank, *Global Economic Prospects 2012: Managing growth in a volatile world*, June 2012.

مواصلة تصحيح أوضاع المالية العامة في البلدان المتقدمة النمو قد تزيد من عرقلة النمو وتؤثر سلباً على تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة. وتبحث بلدان عديدة حالياً عن تدابير تحفيزية جديدة لتعزيز النمو والإنتاجية والعمالة.

٤ - وتعيق نموَ الطلب البطالةُ المستفحلة والمرتفعة التي يبلغ متوسطها نحو ٦ في المائة على الصعيد العالمي، لكنه يصل إلى ٢٤,١ في المائة في إسبانيا وإلى ٢١,٧ في المائة في اليونان. ويتأثر الشباب بالبطالة أكثر فأكثر ويعاني منها العمال لفترات طويلة، مما يقلل من قيمة رأس المال البشري في المدى البعيد. وتقدر منظمة العمل الدولية بأن هناك ٧٥ مليون شاب وشابة في العالم عاطلين عن العمل[٣]. وفي حين يبدو أن إيجاد فرص العمل يتسارع في مناطق عديدة، يسجل كل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ارتفاعاً في نسبة البطالة، على النحو المبين في الشكل ١، ما يخلف آثاراً سلبية على الوئام الاجتماعي. وفي إطار اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يزال انعدام المساواة والاستقطاب من التحديات الكبرى نظراً إلى استمرار انخفاض حصة العمالة من الدخل، إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة والحد من كبح أجور الطبقة المتوسطة وتنامي الاقتصاد غير الرسمي.

(٣) International Labour Organization (ILO), *Global Employment Trends 2012: preventing a deeper jobs crisis* (Geneva, 2012).

الشكل ١

النسبة المئوية للبطالة بحسب المنطقة، في عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١١

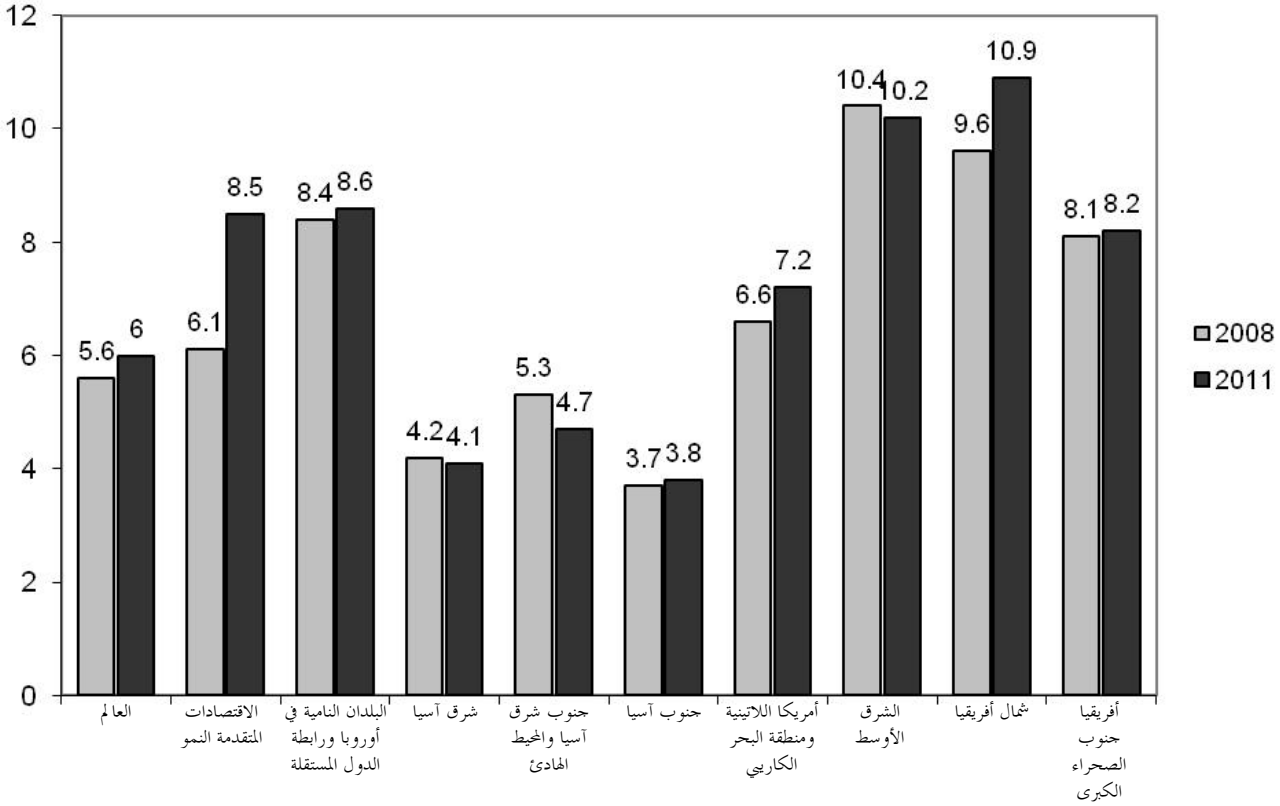

المصدر: منظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية لعام ٢٠١٢.

٥ - وخلال العقد الماضي، استمرت التجارة في النمو بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي، ما أدى إلى زيادة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ ذلك مستوى مرتفعاً قياسياً مقداره ٣٢ في المائة عام ٢٠٠٨، على نطاق العالم، و ٤١ في المائة على صعيد البلدان النامية. وفي الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١١، زادت حصة البلدان النامية من الصادرات العالمية للبضائع من ٢٤ إلى ٤٣ في المائة، ومن الناتج العالمي، من ١٨ إلى ٣٤ في المائة. وأسهم الزخم القوي للطلب على الواردات من البلدان النامية بنحو ٥٠ في المائة في النمو العالمي للواردات خلال العقد الماضي. وانتعشت الصادرات في ما بين بلدان الجنوب بوتيرة أسرع بكثير في عام ٢٠١٠ (٣٠ في المائة)، وهي تمثل حالياً ٥٥ في المائة من صادرات البلدان النامية، أو حوالى ربع الصادرات العالمية، وتستأثر السلع المصنوعة بأكثر من ٦٠ في المائة منها، ولآسيا النصيب الأكبر منها (٩٠ في المائة)، وغالبا ما تكون ثمرة للاستثمارات المباشرة الأجنبية. وتكتسي الهيكلة الإقليمية للتجارة أهمية؛ فقد

زادت حصة التجارة الأقاليمية في آسيا من التجارة الإجمالية من ٤٢ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٥٢ في المائة عام ٢٠١٠.

٦ - واستمر اتساع المبادلات التجارية العالمية أثناء عام ٢٠١١ من حيث القيمة، في حين أصبح التباطؤ واضحاً، من حيث الحجم، باستثناء آثار الأسعار. فمن حيث القيمة، زادت الصادرات العالمية للبضائع بنسبة ١٩,٣ في المائة عام ٢٠١١ لتصل إلى ١٨,٢ تريليون دولار، أي أبطأ بقليل من معدل ٢١,٨ في المائة المسجل عام ٢٠١٠، الذي كان أسرع معدل نمو سنوي للصادرات يسجل خلال ٣٠ عاماً[٤]. ويرد المزيد من التفاصيل عن صادرات البضائع في الشكل ٢. وأدى النمو القوي في آسيا واستمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى التعويض بقدر أكبر عن ضعف أداء البلدان المتقدمة النمو والانتكاسات المؤقتة نتيجة الكوارث الطبيعية (الزلزال والتسونامي في اليابان والفيضانات في تايلند، على سبيل المثال) التي عطلت السلاسل العالمية للقيمة والاضطرابات السياسية التي أثرت على صادرات النفط في أفريقيا. إلا أن نمو الصادرات العالمية للبضائع، من حيث الحجم، سجل تباطؤاً بنسبة ٥ في المائة عام ٢٠١١، بعد انتعاش قوي بلغ ١٣,٨ في المائة عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو أكثر بنسبة ٣,٧ في المائة عام ٢٠١٢. ويشير ذلك إلى أن الزيادة في قيمة الصادرات العالمية تعزى في معظمها إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية[٥].

(٤) إحصاءات الأونكتاد.

(٥) World Trade Organization (WTO), press release, 10 May 2012, available from www.wto.org.

الشكل ٢

الصادرات الفصلية للبضائع بحسب المنطقة (الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ = ١٠٠)

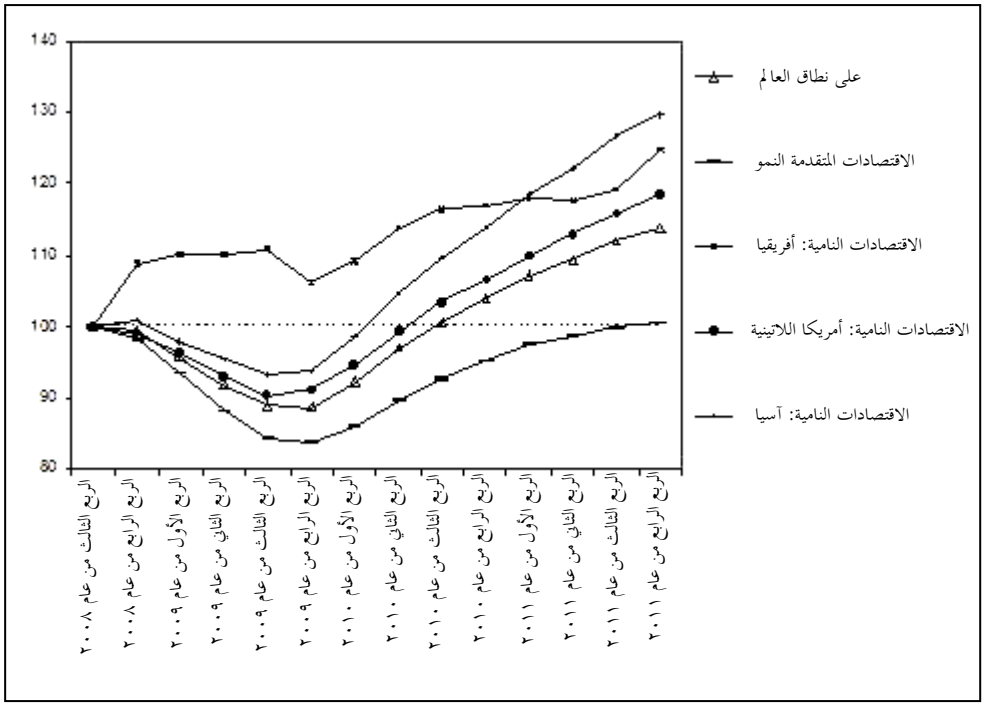

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

٧ - وفي حين انخفضت أسعار السلع الأساسية منذ منتصف عام ٢٠١١، ظلت أسعار النفط مرتفعة نسبياً، وعكست بصفة أساسية تزايد المخاطر الجغرافية السياسية، على النحو المبين في الشكل ٣. وعُزي انخفاض أسعار السلع الأساسية الأخرى إلى حالات التباطؤ الاقتصادي التي تشهدها الأسواق الرئيسية. وسجلت أسعار الأغذية، بما في ذلك أسعار القمح والذرة وفول الصويا، انخفاضاً أقل، نظراً إلى ظروف الإمداد المتردية نسبياً. وبرزت مخاوف في الآونة الأخيرة بسبب احتمال زيادة أسعار القمح، نظراً إلى التدني المتوقع في المحاصيل.

الشكل ٣

أسعار سلع أساسية مختارة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ – أيار/مايو ٢٠١٢ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ = ١٠٠)

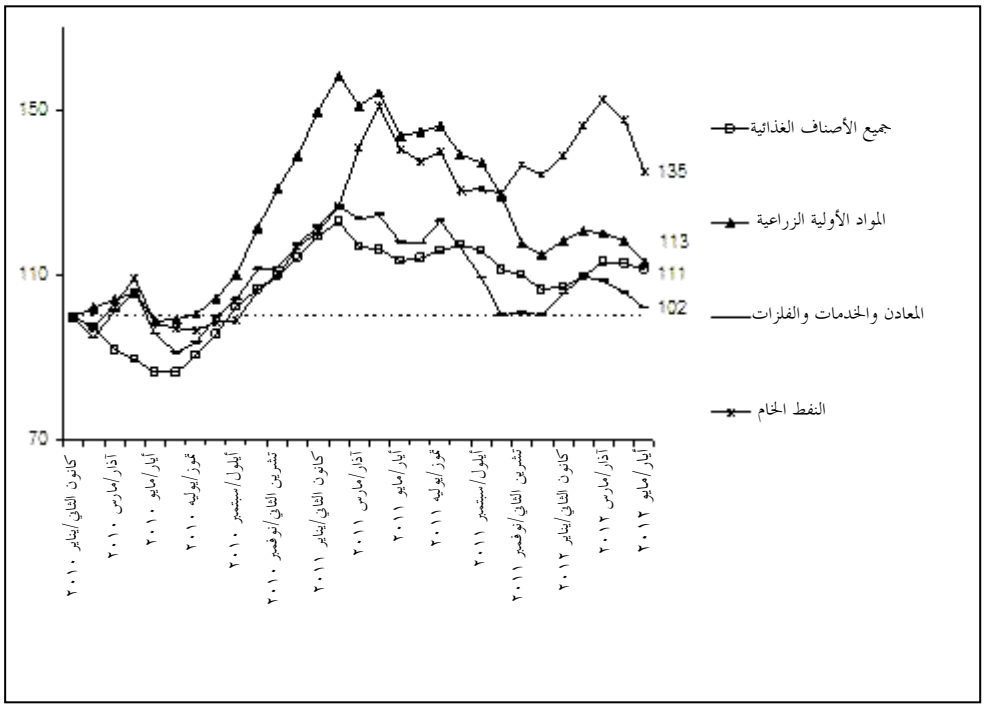

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

٨ – وفي الفترة الممتدة بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠١٠، تقدمت صادرات الخدمات على صادرات البضائع، وخلال تلك الفترة، ارتفعت حصتها من مجموع الصادرات العالمية للسلع والخدمات من ٣ إلى ٢٠ في المائة. وفي عام ٢٠١١، زادت الصادرات العالمية للخدمات بنسبة ١٠,٦ في المائة لتصل إلى ٤,٢ تريليونات دولار، وبلغت قيمة أعلى من ذروتها في فترة ما قبل الأزمة بنسبة ٨ في المائة. وللمرة الأولى، بلغت حصة البلدان النامية من هذه الصادرات نسبة ٣٠ في المائة. وقاد الازدهار السريع لخدمات التكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك خدمات الاتصالات وخدمات الحاسوب وخدمات المعلومات، إلى نمو مطرد يعكس أوجه التقدم التكنولوجي وتجزئة عمليات الإنتاج في السلاسل العالمية للقيمة، رغم ضعف انتعاش الخدمات المالية وخدمات البناء والنقل، على النحو المبين في الشكل ٤.

وزادت إيرادات السياحة الدولية بنسبة ٣,٨ في المائة وتجاوزت ١ تريليون دولار عام ٢٠١١ وارتفع عدد الوافدين من السياح بنسبة ٤,٦ في المائة[٦].

الشكل ٤

الصادرات الفصلية العالمية للخدمات بحسب الفئة (الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ = ١٠٠)

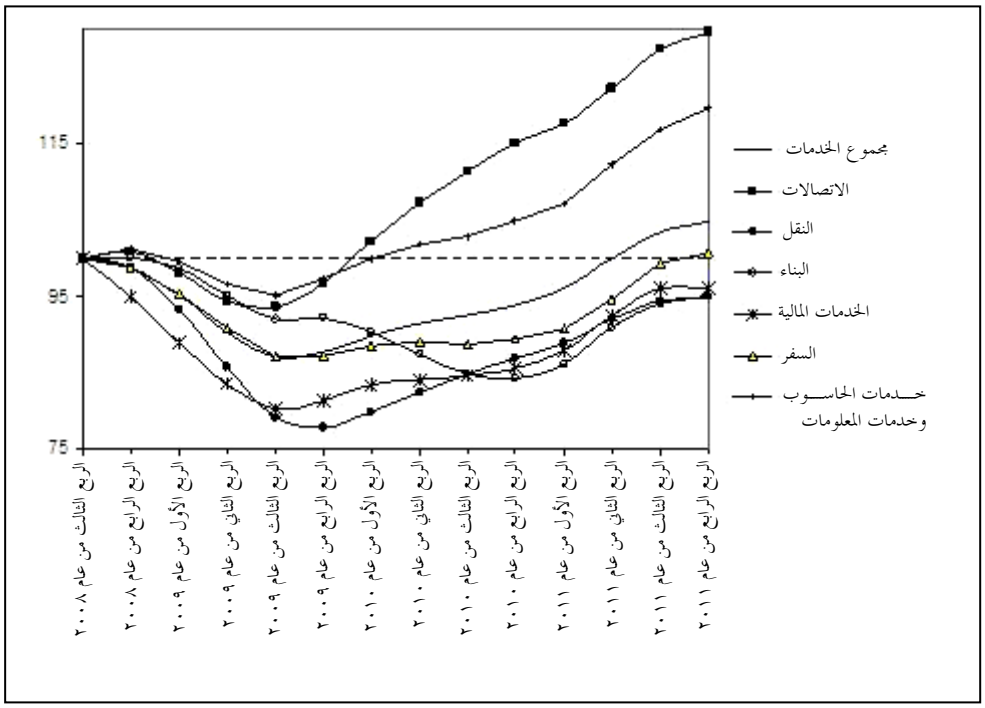

المصدر: حسابات الأونكتاد المعدة على أساس الإحصاءات المتعلقة بميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

٩ - وسيكون حجم تجارة الخدمات أكبر من ذلك لو جرى تحسين وقياس بيانات معاملات الخدمات عبر الحدود، والاستثمار المباشر الأجنبي في الخدمات (الذي يمثل نصف التجارة العالمية للخدمات) والحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين. وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٧، باعت الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية خدمات بقيمة ١ تريليون دولار إلى الأجانب عن طريق فروعها الأجنبية التي تملك فيها أغلبية الأسهم، مقابل ٤٧٨ بليون دولار من صادرات الولايات المتحدة من الخدمات عبر الحدود[٧]. ويتجه الاستثمار المباشر

(٦) World Tourism Organization, *World Tourism Barometer*, vol. 10, May 2012.

(٧) William H. Cooper, *Trade in services: The Doha Development Agenda negotiations and U.S. goals*, Washington, D.C., 2010.

الأجنبي أكثر فأكثر إلى الخدمات التي استقطبت ٤٠ في المائة من تدفقات هذا النوع من الاستثمار في عام ٢٠١١[٨]. وشهدت التدفقات العالمية في التحويلات المالية التي تشمل التحويلات المرتبطة بالحركة المؤقتة لمقدمي الخدمات زيادة بنسبة ٧,٧ في المائة عام ٢٠١١. وزادت إيرادات التحويلات المالية في أقل البلدان نمواً بنسبة ١٦ في المائة عن مستواها في عام ٢٠٠٨.

١٠ - ويبدو أن الاختلالات العالمية قد استقرت عند مستويات منخفضة جديدة، مع انخفاض الاختلالات الإجمالية من نسبة مرتفعة مقدارها ٥,٧ في المائة إلى ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام ٢٠١١. وانخفض عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة إلى ٤٧٣ بليون دولار، أو ٣,١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، بعد أن كان ٦ في المائة عام ٢٠٠٦ ، نظرا لانخفاض الإنفاق بصورة أساسية. واستقر فائض الصين عند ٢٠١ بليون دولار (أو ٢,٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي) عام ٢٠١١، وهو انخفاض حاد من ١٠ في المائة عام ٢٠٠٧. ويعزى ذلك، في جملة أمور، إلى استراتيجيتها للنمو بعد الأزمة التي شددت على الطلب المحلي (على الاستثمار)، وإلى ضعف الطلب الخارجي، وتزايد سعر الصرف الفعلي الحقيقي. ولم يعوض عن انخفاض الاستهلاك المحلي في البلدان التي تعاني من عجز تزايد نمو الطلب المحلي في البلدان التي تتمتع بفائض.

١١ - ويتزايد تأثر التجارة بشدة التقلب في أسواق العملات، وأصبح ما يلاحظ من عدم اتساق مع الأسس الاقتصادية مصدراً للخلاف نظراً إلى أن انخفاض قيمة العملات يحدث أثراً مساوياً لمجمل إعانات التصدير والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، بينما العكس صحيح أيضاً، في الحالات التي يكون فيها أثر ارتفاع قيمة العملات مساوياً لمجمل إعانات الاستيراد والرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات. وفي الآونة الأخيرة، شهد بعض العملات تقلباً شديداً، نتيجة عدم تنسيق السياسات النقدية التي تؤثر في التدفقات الرأسمالية الدولية، والديون في منطقة اليورو التي تؤدي إلى انخفاض قيمة اليورو والتغيير الحاصل في بعض أنظمة أسعار الصرف، على النحو المبين في الشكل ٥. وبالقيمة الحقيقية، شهدت العملات الرئيسية للبلدان الناشئة ارتفاعاً كبيراً في قيمتها بلغ ٣٥ في المائة منذ عام ٢٠١٠، ما نال بدرجة كبيرة من قدرتها التنافسية في مجال التصدير وأدى إلى تفاقم خطر تقلص النشاط الصناعي، وهو شاغل دفع ببعض البلدان، مثل البرازيل، إلى اتخاذ تدابير لمراقبة رأس المال.

(٨) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report 2012* (United Nations publication, Sales No. E.12.II.D.3).

الشكل ٥

التغير في أسعار الصرف الحقيقية والاسمية (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ – آذار/مارس ٢٠١٢)

(النسبة المئوية)

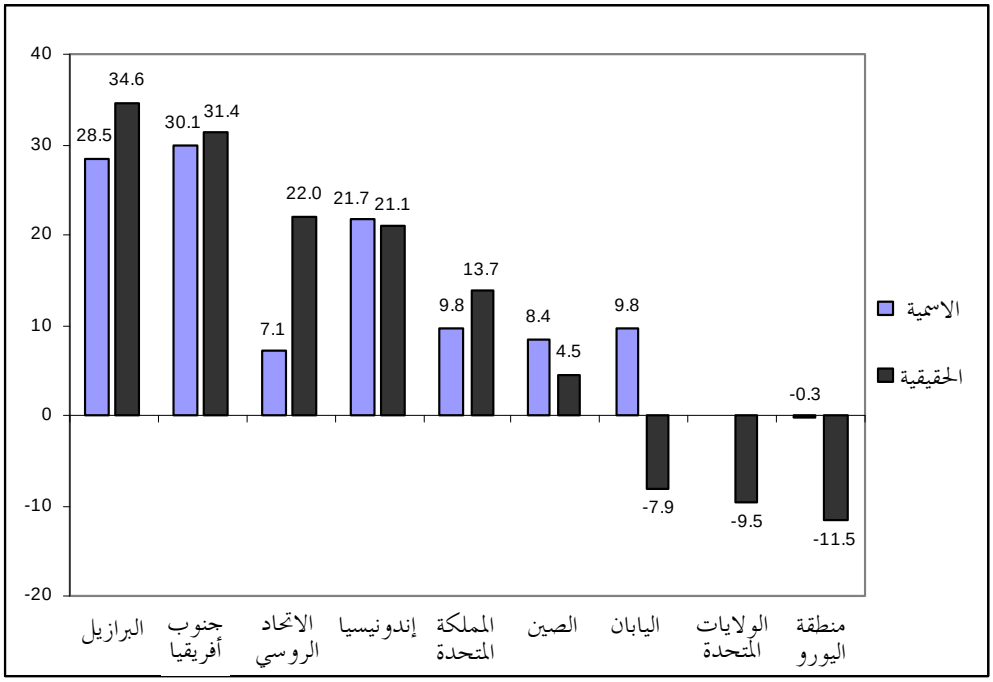

المصدر: وحدة الاستخبارات الاقتصادية وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي بشأن الإحصاءات المالية الدولية.

١٢ – أدت الأزمة الاقتصادية إلى تخفيضات في التمويل التجاري (من قبيل الائتمان التجاري، والتأمين/الضمانات)، الذي ييسر ما بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من تدفقات التجارة العالمية. وتتسم المعاملات في مجال التمويل التجاري في معظمها بأنها معاملات قصيرة الأجل ومنخفضة المخاطر وذات ضمانات كبيرة[٩]. وتنمو أحجام التمويل التجاري نموا بطيئا في ضوء تباطؤ نمو التجارة العالمية. وبينما عادت السيولة إلى طرق النقل الرئيسية للمبادلات التجارية الثنائية، ظل السوق يتميز بقدر أكبر من الانتقائية في المخاطرة والتوجه إلى العملاء ”الممتازين“. وقد أدى الإصلاح التنظيمي الذي أجري في الآونة الأخيرة، بما في ذلك التدابير التي وضعتها لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف فيما يتعلق بإطار بازل الثالث، إلى زيادة حدة هذه الاتجاهات. وتكافح شرائح السوق الدنيا من أجل الحصول على التمويل الميسور، حيث تتعرض أصغر الشركات في أفقر البلدان إلى أكبر الأضرار، بما في ذلك في

(٩) منظمة التجارة العالمية، اجتماع فريق الخبراء المعني بالتمويل التجاري، أيار/مايو ٢٠١٢.

الشرق الأوسط وأفريقيا. ومن بين أفقر ٦٠ بلدا، لا يستفيد الثلثان بانتظام من خدمات برامج التمويل التجاري.

الحقائق الجديدة في التجارة الدولية

١٣ - لا تزال التجارة تشكل أداة هامة من أدوات النمو والتنمية. وتحدث الحقائق الجديدة تغييرات كبيرة في الطريقة التي تجرى بها المبادلات التجارية وفي تكوينها، وتأثيرها في النمو والعمالة والتنمية، والتدابير المطلوبة في مجال السياسات. وسيتطلب التخفيف من آثار تغير المناخ والتحول إلى اقتصاد أخضر إجراء تعديل كبير في أنماط الإنتاج والاستهلاك والتبادل التجاري، على نحو ما أعيد تأكيده في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وستضع التوقعات بارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتقلبات أسعار العملات وارتفاع معدلات البطالة في الأجل الطويل ضغوطا إضافية على قدرة العرض. وستكون الأنظمة، ولا سيما فيما يتعلق بالخدمات المالية وخدمات البنية التحتية، هامة لمنع حالات فشل الأسواق والهيئات التنظيمية، وهو ما يبرز أهمية استمرار دور الدول. وستصبح تسوية التجاذبات المحتملة بين الأنظمة وسياسات الخصخصة/التحرير أحد الاهتمامات الرئيسية للسياسات. وتتطلب هذه الإشكالية تدخلات محددة على صعيد السياسات يراعي على نحو متزايد السياسة التجارية والتحرير.

١٤ - وتشمل تلك الحقائق التوسع في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، وهو ما يؤثر تأثيرا متزايدا في أنماط التجارة والإنتاج والعمالة على صعيد البلدان. وقد أقرت مجموعة العشرين، في قمتها التي انعقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٢، في لوس كابوس، المكسيك، بدور سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي في تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية، وشددت على ضرورة تعزيز مشاركة البلدان النامية. وشجعت منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على تسريع أعمالها المتعلقة بتحليل أداء سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي وعلاقتها بتدفقات التجارة والاستثمار والتنمية والعمالة، وكذلك أعمالها المتعلقة بكيفية قياس تدفقات التجارة من أجل الوصول إلى فهم أفضل لكيفية تأثيرها في البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين والبلدان غير الأعضاء فيها.

١٥ - وتتيح تجزئة الإنتاج ضمن سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي للبلدان التخصص في التجارة في مختلف المهام بدلا من مختلف المنتجات. وضمن سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، تعبر البضائع الوسيطة الحدود عدة مرات قبل أن يجري تجميعها في منتجات نهائية، خلافا لما يجري في نماذج الإنتاج التقليدية حيث يجري الحصول على معظم المدخلات من مصادر محلية ولا تصدر إلا المنتجات النهائية للاستهلاك

في الخارج[١٠]. وقد نمت تجارة البضائع الوسيطة بسرعة لتشكل ٥٥ في المائة من تجارة البضائع غير النفطية على الصعيد العالمي في عام ٢٠١١، مقابل ٢١ في المائة للبضائع الجاهزة للاستهلاك (الشكل ٦). وتستورد آسيا، ولا سيما الصين، بضائع وسيطة بأكثر مما تصدر، وتصدر بضائع جاهزة للاستهلاك بأكثر مما تستورد. وتشكل البضائع الوسيطة ٦٤ في المائة من المبادلات التجارية داخل منطقة آسيا. ويؤكد ذلك بروز نمط تجاري تحصل آسيا في إطاره على الأجزاء والمكونات من مصادر الموردين الإقليميين وموردي البلدان المتقدمة النمو وتصدر البضائع الجاهزة للاستهلاك إلى الدول المتقدمة النمو (''آسيا المصنع''). وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي حساسة بشكل خاص لتكاليف المعاملات والتدابير التجارية، نظرا لأن التكاليف المتكبدة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج تتراكم على طول سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي.

الشكل ٦

حصة البضائع الوسيطة في تجارة البضائع غير النفطية (٢٠١١)

(النسبة المئوية)

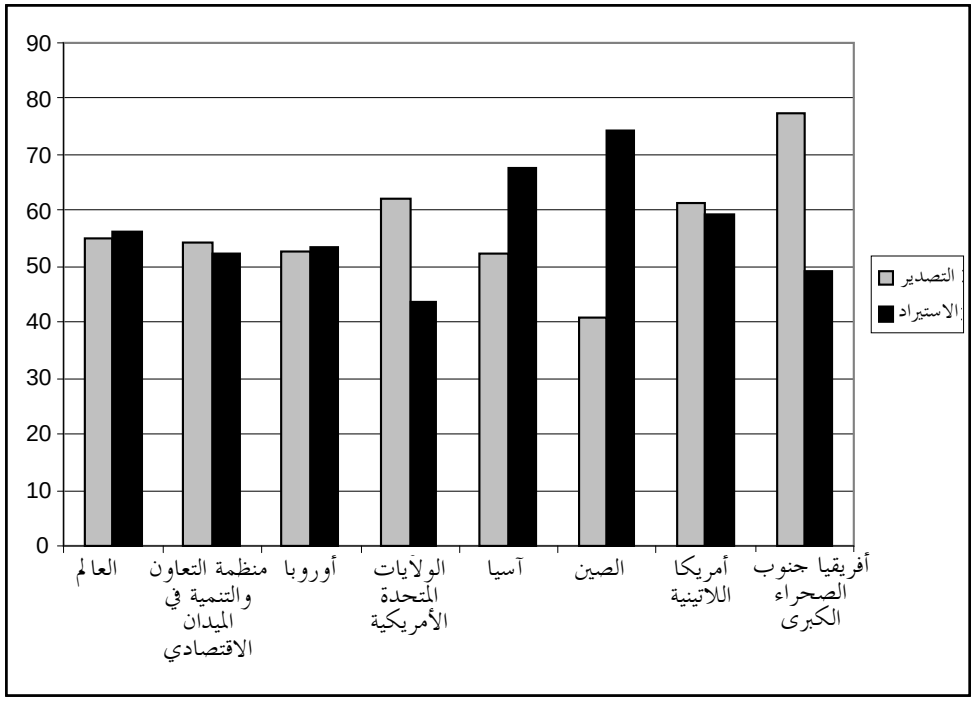

(١٠) كوين دي باكر وسيباستيان ميرودو ''Mapping global value chains''، (رسم خريطة لسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي)، ورقة أعدت للمؤتمر العالمي النهائي لقواعد بيانات المدخلات والمخرجات، الذي عقد في هولندا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

١٦ - وتندرج الخدمات أيضا ضمن المهام الرئيسية التي يجري تنفيذها ومبادلتها في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، حيث يقل أكثر فأكثر وضوح الحدود الفاصلة بينها وبين أنشطة الصناعة التحويلية (هيكلة الصناعات التحويلية بحيث توجه نحو تقديم الخدمات). وتمثل الخدمات التجارية الأخرى (مثل خدمات الحواسيب والمعلومات والخدمات المالية وغير ذلك من الخدمات التجارية) التي يمكن تقديمها من خلال الاستعانة بمصادر خارجية ٥٣ في المائة من صادرات الخدمات على الصعيد العالمي (الشكل ٧). وتقدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المدخلات الوسيطة تشكل ٧٣ في المائة من تجارة الخدمات على الصعيد العالمي[١١]. ويشير ذلك إلى أن الاستعانة بمصادر أجنبية من الخارج تزداد في مضمار الخدمات التجارية وخدمات البنية التحتية (مثل الحواسيب والنقل والاتصالات). وعلى سبيل المثال، تضاعفت حصة آسيا في الصادرات العالمية من خدمات الحواسيب والمعلومات تقريبا لتبلغ ٢٧ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩. وأصبحت الهند أكبر مصدر في العالم بعد الاتحاد الأوروبي، حيث تستحوذ على ما يزيد على ٥٠ في المائة من السوق العالمية لإسناد العمليات التجارية في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى مصادر خارجية.

١٧ - ونظرا للدور الرئيسي الذي تضطلع به الخدمات في مجالي التجارة والتنمية، فإن دعوة القطاع الخاص والدعوة العامة لحشد اهتمام السياسات بقطاع الخدمات بما في ذلك دوره في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي تتسمان بالأهمية. ويهدف المنتدى العالمي للخدمات الذي أعلن عن إنشائه في الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد إلى تعميق فهم القطاع وتحسين الشبكات، بما في ذلك بين تحالفات ورابطات الخدمات الوطنية والإقليمية، لحشد التعاون والشراكة على الصعيد الدولي، بما في ذلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(١١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ''التجارة بالبضائع والخدمات الوسيطة''، عام ٢٠١٠.

الشكل ٧

حصة الخدمات التجارية الأخرى في مجموع الخدمات حسب المنطقة، عام ٢٠١١

(النسبة المئوية)

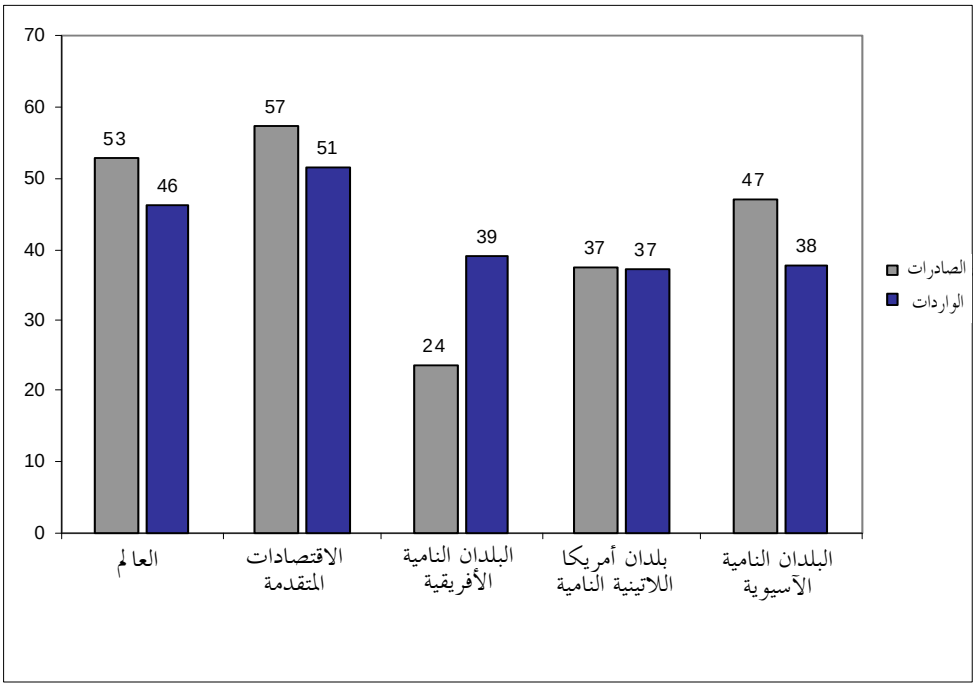

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

١٨ - ويتسم الموقع الذي تحتله البلدان في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي بالأهمية نظرا لأن مبلغ القيمة المضافة يتفاوت فيما بين مراحل الإنتاج. وفي الصناعة القائمة على كثافة رأس المال والعنصر التكنولوجي، تحتفظ الشركة الرائدة عموما بالسيطرة في مجالات البحث والتطوير وتصميم المنتجات والابتكار، وهو ما يوسع حدود الأرباح المكتسبة ويؤمِّن الحصول على المكونات الاستراتيجية من عدد قليل من الموردين المتخصصين. فبينما يجمع جهاز شركة آبل آي بود، على سبيل المثال، في الصين ويصدر بسعر ٢٩٩ دولارا، لا تساوي أنشطة الصين المضيفة للقيمة إلا ٥ دولارات[١٢]. ويمكن للبلدان النامية التي تتخصص في الأنشطة التي تقوم على كثافة اليد العاملة والتي لا تتطلب مهارات عالية أن تصبح حبيسة الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، بما في ذلك التجميع.

(١٢) جايسون ديدريك وآخرون، ”who profits from innovation in global value chains? Phones and windmills“ (من يربح من الابتكار في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي؟ أجهزة الآي فون وطواحين الهواء)، عرض يمكن الاطلاع عليه على الموقع الشبكي www.usitc.gov.

وفيما يتعلق بالبلدان التي لا يزال يتعين دمجها في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، ثمة سؤال هام يتمثل في ما إذا كان بإمكانها إنشاء قدرة إنتاجية تنافسية واقتحام كبرى سلاسل الأنشطة الإقليمية المضيفة للقيمة. ويوسع تزايد حجم التجارة في البضائع الوسيطة الفجوة بين إجمالي قيمة المنتجات المتداولة وقيمتها المضافة. وبما أن الإحصاءات التجارية التقليدية تورد القيمة الإجمالية، فإن المواد المستوردة التي تدمج في المنتج النهائي تحسب عدة مرات، وهو ما يضخم قيمة التجارة. وعلى سبيل المثال، يقل الخلل في الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤ عند قياسه من حيث القيمة المضافة بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة عنه في حال قياسه من حيث القيمة الإجمالية[١٣]، كما تتلاشى الميزة النسبية الإيجابية للصين في مجال الآلات والمعدات[١٤].

١٩ - وبينما أكد الخطاب التجاري في الآونة الأخيرة على اتباع نموذج جديد يركز على سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، أشارت المداولات التي أجريت في الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد إلى أن سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي ليست حلا لجميع المشاكل، وأن القضايا التجارية التي طال أمدها، بما في ذلك الإصلاح الزراعي، والتجارة في البضائع والسياسات الصناعية ذات الصلة، ينبغي ألا تنسى في سياق السعي إلى تحقيق التنمية الشاملة. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في صياغة استراتيجيات وطنية متكاملة وبناء القدرات الصناعية الوطنية لتحسين دمج اقتصادات البلدان النامية في الأنشطة الواعدة والمولدة للقيمة المضافة المرتفعة في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي. وتستحق الخدمات اهتماما خاصا نظرا لأنها تحدث إضافة أعلى للقيمة وتوجد فرص عمل. ويتسم خفض تكاليف المعاملات بأهمية خاصة نظرا لطبيعة سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي من حيث كثافة الأنشطة التجارية المرتبطة بها، بما في ذلك التركيز على المكونات غير الجمركية من تكاليف المعاملات[١٥].

---

(١٣) روبرت س. جونسون وغييرمو نوغيرا، ''Accounting for intermediates: production sharing and trade in value added'' (تفسير دور الجهات الوسيطة: المشاركة في الإنتاج والتجارة في القيمة المضافة)، مجلة الاقتصاد الدولي، عام ٢٠١٢.

(١٤) روبرت كوومانز وآخرون، ''the value added structure of gross export and global production network'' (هيكل القيمة المضافة للصادرات الإجمالية وشبكة الإنتاج العالمي)، عرض أعد للمؤتمر المعني بالروابط الاقتصادية بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا، الذي عقد في واشنطن العاصمة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(١٥) الأونكتاد، ''Reflections on the international trading system and inclusive development'' (أفكار بشأن النظام التجاري الدولي والتنمية الشاملة)، الحدث الخاص الذي نظم خلال الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر، في الدوحة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (TD/489).

ثالثا – التطورات في النظام التجاري المتعدد الأطراف

الحالة الراهنة

٢٠ – يقف النظام التجاري الدولي على مفترق طرق. وقد وصلت جولة الدوحة من المفاوضات التجارية التي امتدت لعشر سنوات إلى طريق مسدود. وتقدر الأونكتاد المكاسب العالمية الناشئة عن مواصلة تحرير التجارة في البضائع في إطار جولة الدوحة بنحو ٧٠ بليون دولار على مستوى العالم (٤٨ بليون دولار فيما يتعلق بالبلدان النامية). ويمكن اعتبار ذلك بمثابة تكلفة الفرصة البديلة لعدم اختتام الجولة (خلصت دراسات سابقة إلى أن مكاسب الرفاه على الصعيد العالمي ارتفعت لتصل إلى ٣٥٨ بليون دولار). وعلى الرغم من أن المبلغ قد يبدو متواضعا، فإن التكاليف العامة لجولة فاشلة ستكون كبيرة. ولا يزال استقرار التجارة والقدرة على التنبؤ بها الناجمان عن نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد يشكلان منفعة عامة عالمية ينبغي الحفاظ عليها. وتؤثر المفاوضات المطولة في مصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويمكن أن يؤدي الفشل في اختتام جولة الدوحة إلى جعل أي مفاوضات متعددة الأطراف مستقبلية في المجالات الأساسية في منظمة التجارة العالمية أمرا صعبا. وهناك قلق من أن يؤدي ذلك إلى التحرك نحو اعتماد نهج إقليمية، واللجوء إلى نظام الحماية الجمركية، ونشوء نزاعات تجارية، مما يلحق الضرر بتعددية الأطراف.

٢١ – وقد بدأت جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في عام ٢٠٠١ وكان من المقرر أصلا أن تختتم بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. وقد أخفقت الجهود الأخيرة الرامية إلى اختتام الجولة في عام ٢٠١١، وذلك أساسا بسبب استمرار الخلاف على مشاركة الاقتصادات الناشئة في تحرير أعمق لقطاعات الإلكترونيات والمواد الكيميائية والآلات الصناعية. وكذلك كان الكثير من القضايا الأخرى عالقا، بما في ذلك آليات الضمان الخاصة في مجالي الزراعة وتحرير الخدمات، لا سيما في المجالات التي تهم البلدان النامية. وعلى مستوى النظام ككل، كان هناك قلق إزاء الافتقار إلى القيادة. وتتسبب التصورات المختلفة للمستوى المناسب من المساهمة التي يتعين أن تساهم بها البلدان المتقدمة النمو والاقتصادات الناشئة بإحداث توتر كبير. ومع تزايد حالات عدم اليقين منذ بداية الأزمة، يبدو أيضا أن المأزق قد جاء نتيجة طبيعية لكون البلدان أصبحت تهتم بالدين والبطالة والنمو أكثر مما تهتم بتحرير التجارة. وبلغ مستوى الاختلاف درجة أقرت معها نتائج المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بأنه من غير المرجح أن يجري التوصل إلى اختتام جميع عناصر جولة الدوحة في وقت واحد في المستقبل القريب.

٢٢ - وفي المؤتمر الوزاري الثامن، اتخذت الدول بضعة قرارات بشأن أقل البلدان نموا، منها ما يتعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبالتنازل الذي يسمح للبلدان من غير أقل البلدان نموا بتقديم معاملة تفضيلية للخدمات والموردين من أقل البلدان نموا. وقبل انعقاد المؤتمر، دعت أقل البلدان نموا إلى حزمة محددة، تشمل إمكانية الوصول إلى الأسواق من دون فرض رسوم جمركية أو تحديد للحصص، وقواعد المنشأ، ونتائج محددة فيما يتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة في القطن، وتقديم تنازل في مجال الخدمات إلى أقل البلدان نموا وانضمامها، حيث يتوقع أن تمهد هذه الحزمة الطريق لحزمة لاحقة أكبر. إلا أن ذلك لم يتحقق. وهذا يثير القلق إزاء آفاق تحقيق الهدف المتمثل في مضاعفة حصة أقل البلدان نموا في الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل اسطنبول لأقل البلدان نموا. وجرت صياغة مشروع قرار يهدف إلى مواصلة تعزيز وتبسيط وتفعيل المبادئ التوجيهية المتعلقة بانضمام أقل البلدان نموا، المتفق عليها في عام ٢٠٠٢، التي وضعت النقاط المرجعية لمستوى الالتزامات المتوقعة من أقل البلدان نموا. وعلى سبيل المثال، من المتوقع الآن أن يؤدي انضمام أقل البلدان نموا إلى توحيد جميع بنود التعريفة الجمركية الزراعية في معدل وسطي قدره ٥٠ في المائة، و ٩٥ في المائة من بنود التعريفة الجمركية الصناعية في معدل وسطي قدره ٣٥ في المائة. ويرى البعض أن هذه المبادئ التوجيهية صارمة نسبيا. وفيما يتعلق بالخدمات، لا يطلب من أقل البلدان نموا التعهد بالتزامات تتجاوز الالتزامات التي قطعها الأعضاء الحاليون من هذه البلدان.

٢٣ - ووافق المؤتمر الوزاري الثامن أيضا على انضمام الاتحاد الروسي وساموا والجبل الأسود إلى منظمة التجارة العالمية، واختتام مفاوضات منفردة على تنقيح اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعدد الأطراف بشأن المشتريات الحكومية.

الإطار ١

انضمام الاتحاد الروسي إلى منظمة التجارة العالمية

تبين التزامات الاتحاد الروسي المترتبة على انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية مدى الإصلاح الذي يقتضيه ذلك الانضمام. فالبلد يسعى، من خلال انضمامه هذا، إلى تحقيق اقتصاد متنوع، في مجالات من بينها الصناعة التحويلية والخدمات. وفي المتوسط، ستصبح التعريفات الجمركية مقيّدة بنسبة متوسطها ٧,٨ في المائة مقارنة بمتوسط نسبته ١٠ في المائة طُبّق في عام ٢٠١١. أما الامتيازات فأكثر ما تكون كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والطائرات المدنية والمواد الكيميائية والسلع الإنتاجية. وقد أخذ الاتحاد الروسي على عاتقه التزامات محددة في ١١ قطاعا للخدمات و ١١٦ قطاعا فرعيا. وفي

مجال الاتصالات، سيُتخلّى عن تقييد الأسهم الأجنبية (٤٩ في المائة) بعد انقضاء أربع سنوات على الانضمام. وسيُسمح لشركات التأمين الأجنبية بإنشاء فروع لها بعد مرور تسع سنوات على الانضمام، بينما سيُسمح للمصارف الأجنبية بإنشاء مؤسسات تابعة لها. وستحصر مشاركة رأس المال الأجنبي الإجمالي في النظام المصرفي في نسبة ٥٠ في المائة. ويعتزم الاتحاد الروسي المشاركة في الاتفاق المتعلق بالمشتريات الحكومية. وستعمل شركات إنتاج وتوزيع الغاز الطبيعي استنادا إلى اعتبارات تجارية عادية، أي على أساس استرداد التكاليف وتحقيق الأرباح. وسيُخفّض تدريجيا الفرق بين أسعار الغاز المحلية وأسعاره في الأسواق الدولية.

المصدر: منظمة التجارة العالمية، تقرير الفرقة العاملة المعنية بانضمام الاتحاد الروسي إلى منظمة التجارة العالمية (WT/ACC/RUS/70).

٢٤ - وقد أسهم تنقيح الاتفاق المتعلق بالمشتريات الحكومية، المتفق عليه في المؤتمر الوزاري الثامن بين الأطراف الـ ١٥ في الاتفاق، في تحديث الضوابط وتوسيع نطاق الكيانات الحكومية التي قد تكون ممارساتها في مجال الشراء هامة لسائر الأطراف في الاتفاق. والمشتريات الحكومية مُستبعدة إلى حد كبير من ضوابط منظمة التجارة العالمية لأن العديد من البلدان يتبع سياسات شراء تفضيلية لصالح الصناعات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفئات الاجتماعية في إطار السياسات الصناعية والاجتماعية، وذلك بطرق من بينها تطبيق المعاملة التفضيلية في الأسعار وتقديم ''تعويضات'' للصناعات المحلية. وقد كانت المشتريات الحكومية حقا من الأدوات الرئيسية التي لجأ إليها العديد من البلدان أثناء الأزمة دعما للصناعات الوطنية. ويساور القلق بعض البلدان من إمكانية أن يؤثر الاتفاق على القيمة مقابل المال وأن يستتبع عمليات إدارية مُرهِقة. وأضاف أعضاء الاتفاق، جميعا، ما لا يقل عن ٢٠٠ كيان شراء إلى جداولهم. ويُقدّر أن توسع الالتزامات الجديدة منافذ الأسواق بقيمة تتراوح بين ٨٠ و ١٠٠ بليون دولار سنويا. فعلى سبيل المثال، وسّعت عدة أطراف نطاق تغطيتها لتشمل الكيانات الحكومية المركزية والإقليمية، والفئات الجديدة (الشراكات بين القطاعين العام والخاص وقطاع البناء) التي ظلت حتى الآن مستبعدة، أو قلّصت بعض عتباتها. وضمت جميع الأطراف تقريبا تغطية لخدمات إضافية.

٢٥ - ومع تنامي حالات عدم اليقين الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، لا تزال ثمة مؤشرات على الاتجاه نحو السياسات الحمائية. فخلال مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢، جدّدت الدول التزامها الحالي بوقف التدابير التي تؤثر على النشاط

التجاري والاستثمار والتراجع عنها إلى غاية عام ٢٠١٤. وتفيد منظمة التجارة العالمية أن فرض قيود تجارية جديدة في اقتصادات بلدان مجموعة العشرين ما فتئت تُضاف إلى رصيد القيود القائمة فعلا، بالنظر إلى بطء عملية إزالة القيود الحالية، على النحو المبيّن في الجدول ١. ومن المقدّر أن تغطي التدابير التقييدية التي نُفّذت منذ بداية الأزمة ٢,٩ في المائة من التجارة العالمية للبضائع (٣,٨ في المائة من حجم النشاط التجاري لبلدان مجموعة العشرين)[١٦]. وتتمثل التدابير الرئيسية في إجراءات التصحيح التجارية وزيادة التعريفات الجمركية وإصدار تراخيص الاستيراد والضوابط الجمركية، التي تؤثر في قطاعات مثل الحديد والصلب والآلات والمعدات الكهربائية والسيارات. وجدير بالذكر أن التدابير التقييدية المفروضة في الآونة الأخيرة كانت تستهدف حفز النمو، بدلا من معالجة الآثار المباشرة المترتبة على الأزمة، من خلال التخطيط الصناعي الوطني، بطرق من بينها منح الامتيازات الضريبية وتقديم المعونات الحكومية والأخذ بالأفضليات المحلية في مجال المشتريات الحكومية ومتطلبات المحتوى المحلي لدعم الصناعة المحلية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتم أيضا تعزيز المعاملة بالمثل واعتبارات ''شراء المنتجات الوطنية''.

الجدول ١

التدابير التقييدية التجارية، في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى منتصف أيار/مايو ٢٠١٢

نوع التدبير	نيسان/أبريل – آب/أغسطس ٢٠٠٩ (٥ أشهر)	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩– شباط/فبراير ٢٠١٠ (٦ أشهر)	آذار/مارس – منتصف أيار/مايو ٢٠١٠ (٣ أشهر)	منتصف أيار/مايو – منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (٥ أشهر)	منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ – نيسان /أبريل ٢٠١١ (٦ أشهر)	أيار/مايو – منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (٦ أشهر)	منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ – منتصف أيار/مايو ٢٠١٢ (٧ أشهر)
تدابير للتصحيح التجاري	٥٠	٥٢	٢٤	٣٣	٥٣	٤٤	٦٦
تدابير على الحدود	٢١	٢٩	٢٢	١٤	٥٢	٣٦	٣٩
تدابير متعلقة بالصادرات	٩	٧	٥	٤	١١	١٩	١١
تدابير أخرى	صفر	٧	٥	٣	٦	٩	٨
المجموع	**٨٠**	**٩٥**	**٥٦**	**٥٤**	**١٢٢**	**١٠٨**	**١٢٤**
المتوسط الشهري	١٦,٠	١٥,٨	١٨,٧	١٠,٨	٢٠,٣	١٨,٠	١٧,٧

المصدر: WTO, “Report on G20 trade measures”, May 2012.

(١٦) WTO, “Report on G20 trade measures”, May 2012.

٢٦ - ومع تصاعد المشاعر الحمائية، قد يتزايد عدد المنازعات التجارية. ويعترف بآلية منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات باعتبارها أحد النظم الدولية الأكثر فعالية لتسوية المنازعات الدولية، لما تتمتع به من اختصاص تلقائي وأدوات إنفاذ قوية. وقد عُرضت على تلك الآلية حتى الآن ٤٤٠ قضية وشارك فيها نحو ٩٨ من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. ومنذ عام ١٩٩٧، يُلاحظ وجود اتجاه هبوطي في عدد القضايا الجديدة التي تُعرض على المنظمة سنويا. وشهدت الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٢ عرض ١٣ قضية من هذه القضايا، بما يتجاوز فعلا عدد القضايا المعروضة في عام ٢٠١١ (الشكل ٨). ولا يبدو أن هذا الاتجاه يؤيد الافتراض القائل بأن حالة الجمود في جولة الدوحة سوف تثير دورات من الدعاوى والإجراءات الانتقامية التجارية. ويشير أيضا إلى أن الاتجاهات الحمائية في فترة ما بعد الأزمة لا تتحول إلى منازعات رسمية. ويواصل أعضاء منظمة التجارة العالمية التقيّد بضوابط المنظمة أو على الأقل تجنب انتهاكات مكشوفة (من قبيل اتخاذ تدابير حمائية مقنّعة)، الأمر الذي يبرهن على شرعية النظام القانوني للمنظمة وسلطته، وفي الوقت ذاته يثير شواغل بشأن أشكال سياسة حمائية مطموسة المعالم كوضع أنظمة تقنية تفضّل بطبيعتها المنتجين المحليين. ويدل استمرار اللجوء إلى ذلك على مستوى الثقة التي يحظى بها هذا النظام القائم على القواعد.

الشكل ٨

عدد قضايا المنازعات الجديدة المعروضة على منظمة التجارة العالمية، في الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢

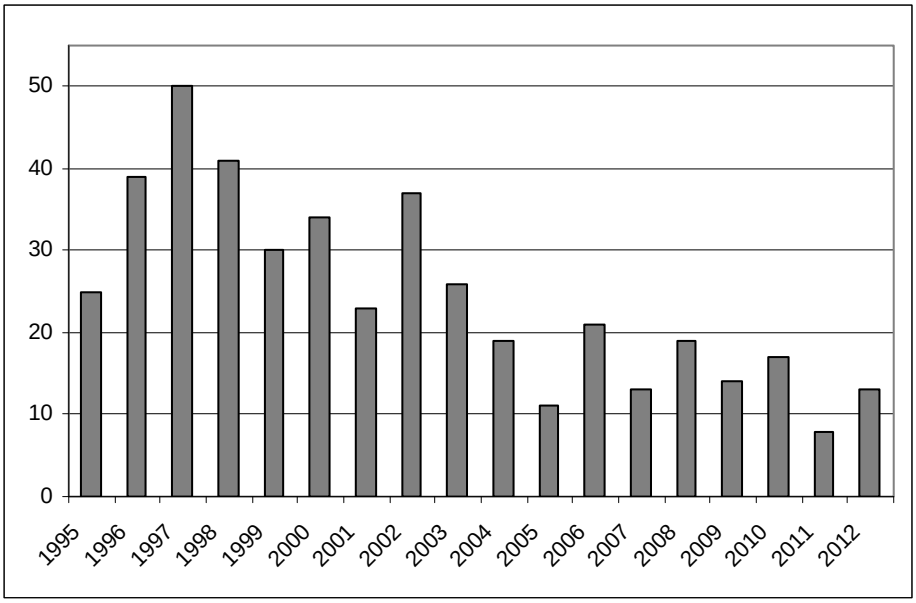

المصدر: منظمة التجارة العالمية.

٢٧ - وتتبع المنازعات الأخيرة أنماطا جد ملحوظة. ويشكل اللجوء إلى تدابير التصحيح التجاري التقليدية (مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية والأساليب الوقائية) أساس معظم القضايا. إلا أن تلك المنازعات باتت تتناول بشكل متزايد حدودا جديدة أو مجالات تقليدية لا يزال الغموض القانوني يكتنفها، ولا سيما ضوابط التصدير لكن أيضا تغيّر المناخ ونهج الاقتصاد الأخضر والمشتريات الحكومية والخدمات وفرض الحواجز التقنية على النشاط التجاري واتخاذ التدابير الاستثمارية ذات الصلة بالتجارة. ولئن كان بعض المفاوضات على سن القواعد قد سعى إلى تدوين الاجتهادات القائمة (من قبيل منهجية ''التصفير'' لمكافحة الإغراق)، حدث أيضا تفاعل بين الوظائف التشريعية والقضائية لمنظمة التجارة العالمية بحيث عولج أيضا بعض قضايا التفاوض في المنازعات (مثل الإعانات الزراعية المتعلقة بالسكر والقطن ونظام الأفضليات المتعلق بالموز). ويرى بعض المراقبين أن تزايد المنازعات على قضايا جديدة يلقي الضوء على الحاجة إلى سد الثغرة المتزايدة القائمة بين قواعد التجارة القديمة وحقائق التجارة الجديدة، وذلك عن طريق ممارسة وضع القواعد، بدلا من المنازعات التصادمية وإسناد عملية وضع القواعد إلى أفرقة معينة (''النزعة النضالية في المجال القضائي''). ومن شأن الأخذ بنهج ليّن إزاء سن القواعد أن يشكّل أحد العوامل الرئيسية لتجاوز تلك المآزق. وكان ذلك حال سياسة الاستثمار والمنافسة، وهما مسألتان استُبعدتا من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، لكنهما مع ذلك أحرزتا تقدما كبيرا في عمليات الأونكتاد الأخيرة لبناء توافق في الآراء.

سبل المضي قدما

٢٨ - لقد خلّف المؤتمر الوزاري الثامن حالة من عدم اليقين إزاء سبل المضي قدما في جولة الدوحة. وتبذل الجهود حاليا للنهوض تدريجيا بمجالات الجولة حيث يمكن إحراز التقدم، بينما يجري إمعان التفكير في المجالات الأخرى التي لا تزال اختلافات أكبر تخيّم عليها. ويظل تحديد استراتيجيات عملية المنحى لعقد ''صفقات كبرى'' تحديا حاسما. فثمة رأي يفيد بأن بعض القضايا تنطوي أكثر من غيرها على فرص إحراز تقدم من قبيل قضايا تيسير التجارة واستعراض التفاهم على تسوية المنازعات وتوفير إمكانية دخول الأسواق بلا رسوم جمركية أو حصص لأقل البلدان نموا والتخلي عن الإعانات المقدمة للصادرات الزراعية أو ضوابط الصادرات الغذائية. فعلى سبيل المثال، اقتُرح تيسير التجارة مثالا للتحصيل باعتباره ''عربونا''، ذلك أن تبسيط الإجراءات الجمركية وتوحيدها والتعاون عليها من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات (مثل إتاحة مرفق النافذة الواحدة للجمارك). وما زال يتعين ضمان وجود معاملة خاصة وتفضيلية فعالة وذات طابع عملي ودعم بناء القدرات لصالح البلدان النامية لكي يكون تنفيذ اتفاق تيسير التجارة هذا موقوفا على اكتساب القدرات وامتلاك البنيات التحتية الكافية.

٢٩ - ويولى اهتمام متزايد لاتباع النُهج التعددية. فقد بدأت مناقشات بين بضعة أطراف بشأن الخدمات خارج إطار منظمة التجارة العالمية بينما برزت اقتراحات لتوسيع نطاق شمول المبادرات القطاعية الحالية لبضعة أطراف ومشاركتها، بما في ذلك اتفاق تكنولوجيا المعلومات. ويشكل اتفاق مكافحة التزييف التجاري مثالا آخر على ذلك، على النحو المبيّن في الإطار ٢. وينبع هذا الاهتمام جزئيا من الاعتراف بأن جدول أعمال المفاوضات الموسّع الذي يستند إلى نهج العملية الواحدة[١٧] كان من بين العثرات الرئيسية، وبأنه يتعين تقديم تنازلات ذات شأن في أوساط الجهات الفاعلة الرئيسية لتجنب الانتفاع بلا مقابل. ومع ذلك، لا يزال ثمة قلق من أن يتخذ هذا النهج مسارا يتعارض وأساليب التفاوض الحالية. فما فتئت بلدان نامية عديدة تشدّد على أولوية مبدأي ''الدولة الأولى بالرعاية'' والعملية الواحدة. فهي تشعر بالقلق من أن المجالات المقترح أن تشملها المناقشات التعددية ليست هي المجالات التي تهمها، من قبيل الزراعة باعتبارها مثالا ملحوظا.

الإطار ٢

اتفاق مكافحة التزييف التجاري

تم التفاوض على اتفاق مكافحة التزييف التجاري خارج إطار منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الإقليمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وذلك باعتباره وسيلة لتوطيد قواعد إنفاذ حقوق الملكية الفكرية لمكافحة انتشار السلع المزيّفة والمُقرصَنة وخدمات توزيعها. ومن الموقعين على الاتفاق الاتحاد الأوروبي وأستراليا وجمهورية كوريا وسنغافورة وكندا والمغرب والمكسيك ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وتتجاوز المعايير التي ينص عليها الاتفاق نطاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في طبيعتها، إذ تغطي مجموعة واسعة من المواضيع، تشمل السلع المزيّفة والأدوية الجنسية المحتملة والقرصنة الإلكترونية. وقد أعرب بعض البلدان النامية عن قلقها من أن يؤدي الاتفاق إلى تكبّدها مزيدا من تكاليف تنفيذه ويعيق المنافسة المشروعة، وأعربت بلدان أخرى عن قلقها من احتمال أن يشكل الاتفاق تهديدا لمجانية شبكة الإنترنت وطابعها المفتوح للجميع وللحريات المدنية. وهناك غموض متزايد إزاء آفاق اعتماد الاتفاق على نطاق واسع مع تصويت البرلمان الأوروبي في الآونة الأخيرة على رفضه.

المصدر: اتفاق مكافحة التزييف التجاري، متاح في الموقع www.mofa.go.jp/policy/economy/i_property/pdfs/acta1105_en.pdf.

(١٧) يُقصد بالعملية الواحدة أسلوب للتفاوض يقضي بأن يتم التعامل مع جميع القضايا كمجموعة واحدة.

٣٠ - ويشارك نحو ١٨ بلدا في المناقشات الرامية إلى إبرام اتفاق خدمات دولي تعددي. ومن المتوقع أن يستند الاتفاق المحتمل إلى تحقيق الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات وأن يجسّد جزءا كبيرا من التحرير التجاري الذي تحقق في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية المتعلقة بالخدمات. ومن المتوقع أن تُدرج النتائج في النظام المتعدد الأطراف وإن كانت كيفية القيام بذلك لم تتضح بعدُ. ومن المتوقع أن يكون الاتفاق شامل النطاق، بحيث يغطي قطاعات كبيرة مع عدم وجود أي استثناء مبدئي لأي قطاع أو طريقة إمداد، وأن يشمل التزامات بتيسير دخول الأسواق تقابل إلى أقرب حد ممكن المستويات المطبقة لدخول الأسواق. وتشير التحليلات الحالية إلى زيادة في الصادرات الثنائية فيما بين البلدان المشاركة بقيمة ٧٨ بليون دولار[١٨]. ويتوقف مدى تحقق هذه المكاسب على الظروف الاقتصادية الحقيقية ومدى قدرة التحرير التجاري على تجاوز الوضع القائم. وقد تناولت المناقشات جملة أمور من بينها النهج الممكنة للتحرير (ما إذا كان سيتم الأخذ بنهج ''القائمة الإيجابية'' في الاتفاقات التجارية الإقليمية ضمن الاتحاد الأوروبي، حيث لا تخضع للتحرير إلا القطاعات المدرجة صراحة في تلك القائمة، أو بنهج ''القائمة السلبية'' المتّبع في الاتفاقات التجارية الإقليمية بالولايات المتحدة، حيث تُعتبر جميع القطاعات محرّرة ما لم تُدرج في القائمة صراحة تحفظات بشأنها) ومستوى الالتزامات المتوقع (على سبيل المثال الحفاظ على الوضع القائم أو تمديد العمل بأفضل الالتزامات بموجب الاتفاقات التجارية الإقليمية القائمة أو مواصلة التراجع عن الحواجز الحالية).

٣١ - يبدو أن العلاقة بين الاتفاق الدولي بشأن الخدمات والنظام التجاري المتعدد الأطراف تكتسي أهمية حاسمة لمعرفة ما إذا كان نطاق النتائج سيشمل أعضاء في منظمة التجارة العالمية من غير المشاركين. وقد تساءلت بلدان نامية غير مشاركة عن الآثار النِظامية للاتفاق على مبدأ العملية الواحدة، بما في ذلك الصلة بالمفاوضات بشأن وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق. ومن المرجّح تصنيف هذا الاتفاق على أنه اتفاق تجاري إقليمي بالمعنى الوارد في المادة الخامسة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، ولكن ثمة خيارات أخرى ممكنة أيضا، وهي: اتفاق بين بضعة أطراف شبيه بالاتفاق بشأن تكنولوجيا المعلومات، واتفاق بين بضعة أطراف مماثل للاتفاق بشأن المشتريات الحكومية، وجميع هذه الاتفاقات اتفاقات بين بضعة أطراف حيث أن الأعضاء يشكّلون مجموعات فرعية من أعضاء منظمة التجارة العالمية ولكنها اتفاقات مختلفة من عدة نواحٍ. وبموجب اتفاق بين بضعة أطراف شبيه بالاتفاق بشأن تكنولوجيا المعلومات، يتم التفاوض بشأن الامتيازات للوصول

(١٨) Gary Clyde Hufbauer and others, *Framework for the international services agreement*, Peterson Institute for International Economics, 2012.

إلى الأسواق بين البلدان المشاركة ولكن نطاق النتائج يشمل جميع البلدان وفقا لمبدأ ''الدولة الأولى بالرعاية''. ويثير هذا النهج قلقا بِشأن المنتفعين بلا مقابل إذا لم تشارك البلدان الكبرى، ولهذا فمن المهم أن تشمل دائرة المشاركة كتلة حرجة من المبادلات التجارية، وستقتصر الالتزامات بموجب اتفاق بين بضعة أطراف شبيه بالاتفاق بشأن المشتريات الحكومية على البلدان المشاركة، كما هو الشأن في إطار النهج المتّبع في إعداد الاتفاقات التجارية الإقليمية. وسيُبرَم اتفاق مماثل للاتفاق بشأن المشتريات الحكومية في إطار منظمة التجارة العالمية، بينما ستظل الاتفاقات التجارية الإقليمية خارج نطاق المنظمة وستكون خاضعة للشروط التي تتضمنها المادة الخامسة من الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات، ومن بينها ''التغطية القطاعية الهامة''.

٣٢ - وعلى المدى الطويل، كشفت الطريق المسدودة التي وصلت إليها جولة الدوحة عن أوجه القصور في وظيفة التفاوض في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وضرورة تعزيز جدواها وفعاليتها، كما أقر بذلك بالفعل المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في عام ٢٠٠٩. وأكثر العوائق المؤسسية التي يشار إلى أنها تقف وراء ذلك اتخاذُ القرارات بناء على توافق الآراء، وتنوع الأعضاء، والافتقار إلى القيادة، ونهج العملية الواحدة، وجداول أعمال المفاوضات الموسّعة، وقلة الشفافية والشمولية، وتقوم الأطر المؤسسية الحالية لمنظمة التجارة العالمية على توازن دقيق، وإصلاح عنصر واحد منها قد يؤدي إلى اختلال توازن العناصر الأخرى، وعلى سبيل المثال، هناك اعتراف على نطاق واسع بأن تغيير عنصر توافق الآراء قد يكون مستحيلا لأنه ضمان رئيسي لطبيعة هذه المؤسسة التي يسيرها الأعضاء. ولكن يمكن، مع توخي العناية، إعادة النظر في بعض إجراءات وأساليب التفاوض بهدف إصلاحها إن أمكن ذلك.

القضايا التجارية المطروحة في القرن الحادي والعشرين

٣٣ - يرتبط النقاش حول سُبل المضي قدما وتعزيز جدوى وفعالية منظمة التجارة العالمية بالحاجة الأبعد مدى إلى تحديث النظام التجاري المتعدد الأطراف لمواجهة الحقائق الاقتصادية وتحديات القرن الحادي والعشرين. وتتباين الآراء بشأن القضايا التي ينبغي اعتبارها قضايا القرن الحادي والعشرين، نظرا إلى أنه لاختيار المواضيع ومعالجتها آثار على المصالح التجارية الوطنية، وعلى هيكل منظمة التجارة العالمية، وعلى الحوكمة الاقتصادية العالمية. وقد انطلقت مناقشة تمهيدية بتعيين فريق رفيع المستوى من منظمة التجارة العالمية في نيسان/أبريل ٢٠١٢

يعنى بتحديد مستقبل التجارة. وقد أسهمت المداولات التي دارت أثناء الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد أيضا في توضيح بعض تلك القضايا[١٩].

السلاسل المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي

٣٤ - أدى تنامي السلاسل المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي إلى صدور نداءات تدعو إلى تكييف القواعد التجارية للاستجابة بشكل أفضل لزيادة التجارة في قطع الغيار والمكونات وفي خدمات الهياكل الأساسية وغيرها من الخدمات وفي الاستثمار الأجنبي المباشر، ويبرر تنامي ظاهرة السلاسل المضيفة للقيمة اعتماد نهج شمولي ينطوي على التجارة والاستثمار والخدمات ككل من أجل تقليص عناصر تكاليف المعاملات المتصلة بالرسوم الجمركية وغير الجمركية على امتداد السلاسل المضيفة للقيمة. ووفقا لبعض المراقبين، فبمعزل عن التخفيض الكبير في الرسوم الجمركية، يتعين القيام بما يلي: تحرير الاستثمار وتعزيز حماية المستثمرين لتشجيع إقامة علاقات تجارية على المدى الطويل؛ وحماية حقوق الملكية الفكرية لدعم تبادل التكنولوجيات؛ وزيادة حرية تنقل الأشخاص المرتبطين بالأعمال التجارية وحركة رؤوس الأموال، بما في ذلك إعادة الأرباح إلى البلدان الأصلية؛ واتباع سياسات تنافسية أقوى لردع الممارسات المناوئة للمنافسة؛ ومواءمة معايير المنتجات والاعتراف المتبادل بها ومعادلتها للحد من الخلافات على مستوى الأنظمة؛ وتحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة لمراعاة مواعيد الشحن؛ وتحرير قطاع الخدمات بشكل شامل، ولا سيما خدمات الهياكل الأساسية والخدمات اللوجستية. وفعلا يبدو أن أكبر مصدر للإحباط الذي تشعر به أوساط الأعمال من جولة الدوحة ينبع من إدراكها أن معالجة هذه العقبات، أثناء المفاوضات، كانت سطحية جدا أو تأخرت كثيرا. ويرى العديد أن عدم اهتمام الدوائر التجارية أدى إلى عدم وجود حافز قوي يعطي دفعا لهذه المفاوضات.

٣٥ - ولا تزال البلدان النامية بحاجة لبناء القدرات الأساسية من خلال تبني استراتيجيات شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية الصناعية والتكنولوجية وإيجاد فرص العمل، ويتعين تضمين النظام التجاري الدولي حيزا ملائما للسياسات والأنظمة. ولا يقلل تنامي السلاسل المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي من أهمية المنافذ التقليدية إلى أسواق البضائع ومن أهمية إصلاح التجارة الزراعية.

---

(١٩) انظر الوثائق التالية للدورة الثالثة عشرة للأونكتاد: مذكرة عن اجتماع المائدة المستديرة بشأن تعزيز التعاون والشراكة من أجل التجارة والتنمية (بما يشمل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاوني الثلاثي) (TD/453/Rev.1)؛ وتأملات في النظام التجاري الدولي والتنمية الشاملة للجميع (TD/489)؛ وملخص الرئيس عن الحدث السابق لانعقاد المؤتمر: الحوار السياساتي - إعادة تحديد دور الحكومة في التجارة الدولية في المستقبل (TD/461).

أسعار الصرف

٣٦ - تم إبداء الاهتمام بمعالجة مسألة بخس قيمة العملة الملحوظ باعتباره قضية تجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، لأنها قد تُلغي الالتزامات الحالية المتعلقة بالوصول إلى الأسواق أو تخل بها. وفي الآونة الأخيرة، تسبب الارتفاع الكبير في تدفقات رؤوس الأموال في ارتفاع قيمة بعض العملات ما أدى، في كثير من الأحيان، إلى إبطال مفعول التعريفات الجمركية المطبّقة على المنتجات المصنّعة، وإلى تدهور الميزان التجاري في المنتجات المصنعة في بعض البلدان (مثل البرازيل) كما يتضح من الجدول ٢.

الجدول ٢

التغييرات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، والرسوم الجمركية المطبّقة فعلا، والميزان التجاري في المنتجات المصنعة

(النسبة المئوية)

	تغيير سعر الصرف (ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وآذار/مارس ٢٠١٢)	الرسوم الجمركية المطبّقة فعلا	تغيير الميزان التجاري في المنتجات المصنعة[أ] (٢٠٠٨-٢٠١٠)
البرازيل	٣٤,٦	٩,٨	-١٣,٩
جنوب أفريقيا	٣١,٤	٥,٧	-١,٠
الاتحاد الروسي	٢٢,٠	٣,٩	-٤,٠
إندونيسيا	٢١,١	٢,٩	١,٤
الصين	٤,٥	٦,١	-٤,٤
اليابان	-٧,٩	١,٧	-١,٧
الولايات المتحدة الأمريكية	-٩,٥	٢,٠	-٣,٨
منطقة اليورو	-١١,٥	٢,٤	-٠,١

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، وقواعد بيانات وحدة الاستخبارات الاقتصادية وموقع الإحصاءات التابع للأونكتاد: UNCTADStat.

(أ) التغيير في الميزان بوصفه حصة الصادرات والواردات من المصنوعات.

٣٧ - مع أن الفقرة ٤ من المادة الخامسة عشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (اتفاق غات) تنص على أنه ''لا يجوز للأطراف المتعاقدة، من خلال التدخل في أسعار الصرف، عرقلة مقاصد أحكام هذا الاتفاق''، يُرى أنه يجب إحالة المسائل المتصلة بالعملة إلى صندوق النقد الدولي. ومع أن الفقرة الفرعية '٣' من القسم ١ من المادة الرابعة

من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي تنص على أنه يجب على الأعضاء ''تجنب التلاعب بأسعار الصرف أو النظام النقدي الدولي لمنع إجراء تعديل فعال في ميزان المدفوعات أو لكسب ميزة تنافسية غير عادلة تميز [العضو] عن الأعضاء الآخرين''، فإنه عادة ما يرى أن هذا الحكم لا يطبَّق بفعالية، وعلاوة على ذلك، يبدو أن الفقه الحالي لمنظمة التجارة العالمية لا ينظر إلى بخس قيمة العملة على أنه إعانة للتصدير. ولهذا تم اقتراح وضع حد لهذا التضارب القانوني واتخاذ تدابير تصحيحية، مثل السماح بفرض تدابير تعويضية أو تعزيز التنسيق بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي.

تغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد أخضر

٣٨ - أصبحت التسويات الضريبية عند الحدود والسياسات الرامية إلى تشجيع الانتقال إلى اقتصاد أخضر تشكل مصدرا جديدا للخلافات التجارية. ورغم بطء التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، فقد تم بالفعل تنفيذ العديد من البرامج الوطنية والإقليمية الهادفة للتحكم في انبعاثات غازات الدفيئة، وهي تتضمن في كثير من الأحيان تسوية ضريبية عند الحدود. وفي إطار مثل هذه الخطط، يخضع المنتجون المحليون لشروط بيئية أكثر صرامة من بينها الالتزام بالحصول على تصاريح لإطلاق انبعاثات غازات الدفيئة، ويثير تطبيق نفس الخطط على المنتجات والخدمات المستورَدة لتدارك الفروق في القدرة التنافسية قلقَ المصدرين، كما هو موضّح في الإطار ٣. وأثارت السياسات الأخرى الهادفة لتشجيع الاقتصاد الأخضر أيضا الكثير من الجدل. فعلى سبيل المثال، قد تسعى الحكومات لبناء القدرات الصناعية المحلية في مجال الطاقة الخضراء الاستراتيجي مثل مصادر الطاقة المتجددة، وذلك من خلال الإعانات وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والمشتريات الحكومية. وقد واجهت المفاوضات بشأن إمكانية الوصول إلى أسواق السلع والخدمات البيئية في إطار جولة الدوحة صعوبة في تعريف السلع والخدمات التي تُعتبر ''مراعية للبيئة''. ولتجنب النزاعات التجارية اقتُرِح توضيح الصلة بين السياسات التجارية والسياسات البيئية، وضمان الاتساق بين ضوابط التجارة والبيئة المتعددة الأطراف.

الإطار ٣

النزاعات التجارية الناجمة عن الصلة بين التجارة والبيئة

يشكل نظام الاتحاد الأوروبي للتداول في الانبعاثات، الذي شرع في تنفيذه عام ٢٠٠٥، أحد الأدوات الرئيسية التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وقد قرر الاتحاد الأوروبي أن تدرج في هذا المخطط، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الانبعاثات التي تخلفها الطائرات التي تهبط في مطارات الاتحاد أو تحلق منها، رغم عدم التوصل إلى اتفاق بشأن إجراء عالمي للحد من الانبعاثات الناجمة عن الطيران. وقد أثار هذا القرار الأحادي الجانب الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي جدلا، إذ رفعت مجموعة من شركات الطيران من الولايات المتحدة الأمريكية دعوى بهذا الشأن لدى محكمة العدل الأوروبية. وقد طعنت كل من الولايات المتحدة والصين في سياسات دعم الطاقة المتجددة التي ينتهجها كليهما. وفي هذا الصدد طعنت الصين في الدعم الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة لستة برامج لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة تتصل بالطاقة الريحية والطاقة الشمسية والطاقة الكهرمائية على أنها تتنافى مع قواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالإعانات. أما الولايات المتحدة ففرضت ٢٢ تدبيرا تعويضيا على الواردات الصينية، بما في ذلك الألواح الشمسية، استنادا إلى مزاعم بشأن دعم غير عادل مقدَّم لها من الحكومة، وقد رفعت الصين قضية أمام منظمة التجارة العالمية اعتراضا على هذا القرار.

المصدر: المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، أسبوعية Bridges Weekly، أعداد مختلفة.

الأمن الغذائي

٣٩ - من المرجّح أن يستمر الضغط على الإمدادات الغذائية وأسعار المواد الغذائية على المدى البعيد نظرا إلى أن بعض العوامل الكامنة وراء اندلاع أزمة الغذاء في سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ذات طبيعة هيكلية. واعترافا بهذه الحقيقة، أطلق الأمين العام تحديا للقضاء على الجوع أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتشكّل التجارة أداة حاسمة لتعزيز الأمن الغذائي عن طريق سد الفجوة بين المناطق التي فيها وفرة في الأغذية والمناطق التي تعاني من ندرة في الأغذية. وفي العديد من البلدان النامية، تسبب تحرير التجارة في الماضي في تفاقم ظاهرة التخصص في المحاصيل النقدية، وأدى إلى زيادة الواردات من المنتجات الزراعية المدعومة على حساب إنتاج الأغذية محلياً، حتى أن الكثير من هذه البلدان أصبحت مستوردة صافية للأغذية، وخاصة في أفريقيا، ولهذا تم إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لتعزيز الإنتاج

الغذائي المحلي المستدام، وأصبح الأمن الغذائي قضية رئيسية يتعين معالجتها عند تحديد مستوى وسرعة تحرير التجارة. وقد شرح البعض أنه في ظروف معينة (مثلا عندما لا تعمل الأسواق كما ينبغي بسبب حواجز مادية) يكون تشجيع الإنتاج المحلي من خلال تدخلات على مستوى السياسة العامة (على سبيل المثال عن طريق دعم البذور والأسمدة ومن خلال استحداث مؤسسات تدعم الأنشطة المتصلة بالزراعة) أمرا منطقيا من المنظور الاقتصادي.

٤٠ - وقد أكد بعض التدخلات في مجال السياسة التجارية أثناء أزمة الغذاء الصلة بين التجارة والأمن الغذائي، وخصوصا القيود المفروضة على الصادرات. فعندما تسعى كل دولة إلى الحفاظ على الإمدادات المحلية من خلال تقييد الصادرات، يكون الأثر التراكمي لهذه السياسات ارتفاع أسعار المنتجات في العالم. وعلى سبيل المثال، اتضح أن القيود المفروضة على الصادرات مسؤولة عن ٢٠ في المائة من الزيادة في سعر الأرز في أزمة عام ٢٠٠٨. ويشدد مؤيدو معالجة مشكلة الأمن الغذائي على أن هناك ضواط قليلة ضمن قواعد منظمة التجارة العالمية تحكم فرض الضرائب والقيود على الصادرات. وتحظر المادة الحادية عشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة القيود الكمية المفروضة على الصادرات، ولكن الفقرة ٢ (أ) تسمح بفرض قيود مؤقتة لمنع حدوث نقص حاد في المواد الغذائية.

أمن الطاقة وإمكانية الحصول على المواد الخام

٤١ - إن الارتفاع المتوقع في أسعار الطاقة يؤشر على أن مسألة أمن الطاقة ستظل مسألة هامة. وأثناء الارتفاع الذي شهدته الأسعار في عام ٢٠٠٨، حاول مستوردو النفط والمعادن التخفيف من أثر هذا الارتفاع على المستهلكين من خلال دعم المواد بينما فرض المصدّرون بعض القيود على الصادرات، أدت إلى أثر تراكمي تمثل في مزيد من الضغط التصاعدي على الأسعار العالمية. ويشار إلى أنه تم اللجوء إلى القيود على الصادرات والضرائب المفروضة على الطاقة والمواد الخام منذ مدة طويلة لتشجيع تنويع الاقتصاد وتوليد قيمة مضافة وتشجيع عمليات التصنيع اللاحقة في سلسلة الإنتاج. وقد أولي اهتمام متزايد للعوامل الخارجية السلبية. وبالنسبة للمواد الخام المستخدَمة كمدخلات صناعية، يمكن اعتبار القيود المفروضة على الصادرات إعانات لصناعات المراحل اللاحقة في سلسلة الإنتاج، وتسمح بعض البلدان الآن بفرض رسوم تعويضية على هذه الصادرات. وقد عولجت باستفاضة مسألة التسعير المزدوج الذي تمارسه البلدان المنتجة للنفط والغاز في إطار المفاوضات المتعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقد نشبت خلافات بشأن الضرائب والحصص والإجراءات المفروضة على الصادرات (على سبيل المثال التراخيص والرسوم الدنيا) من الأتربة النادرة. وقد أصبح

الحصول على المواد الخام من الأهداف الهامة للسياسات التجارية، بما في ذلك في إطار الترتيبات التجارية الإقليمية، بالنسبة للبلدان التي تعتمد على المواد الخام المستوردة.

التدابير غير الجمركية

٤٢ - مع انخفاض الرسوم الجمركية، ازداد انتشار التدابير غير الجمركية، وهو ما يؤثر سلبا على صادرات البلدان النامية (ومن ذلك، معايير الصحة العامة والصحة النباتية، والحواجز التقنية للتجارة، وتقييم الامتثال، وإصدار الشهادات، والتفتيش قبل الشحن، وإصدار تراخيص الاستيراد). وفي المتوسط، فإن أهمية تأثير التدابير غير الجمركية على تقييد الوصول إلى الأسواق تفوق بمرتين أهمية تأثير الرسوم الجمركية.

الشكل ٩

التدابير غير الجمركية المرهِقة حسب نوع التدبير، عام ٢٠١٠

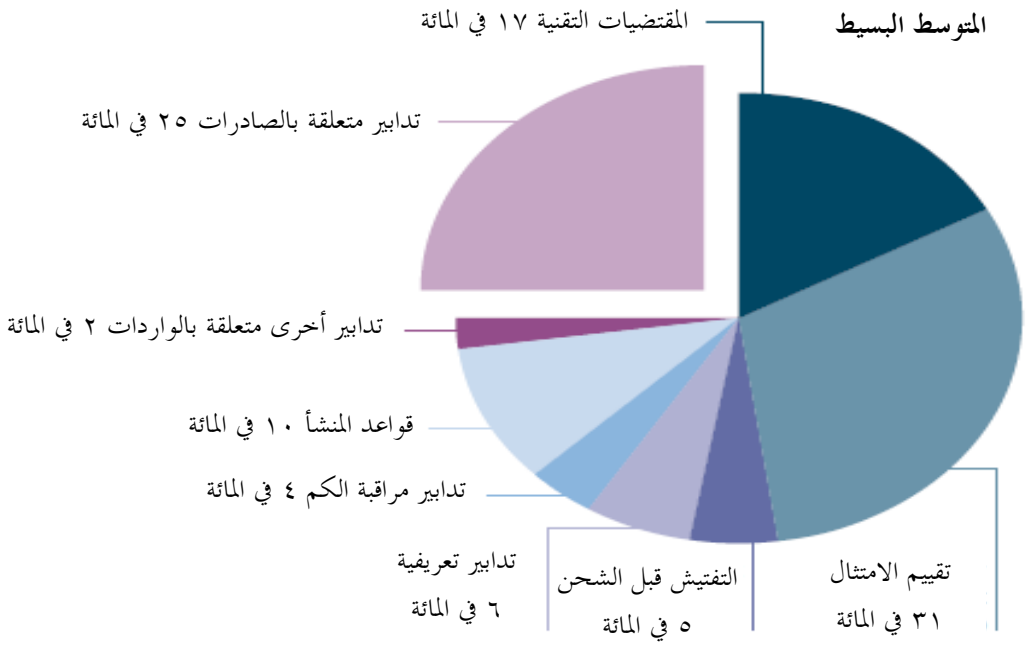

المصدر: منظمة التجارة العالمية، تقرير التجارة العالمية لعام ٢٠١٢.

٤٣ - والتقييد الإجمالي للوصول إلى الأسواق أعلى بكثير بالنسبة لبعض البلدان النامية نظرا لتركز صادراتها، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل، التي تتركز صادراتها في المنتجات الزراعية التي تنحو إلى اجتذاب المزيد من التدابير غير الجمركية. ففي حين أن مواءمة معايير الصحة العامة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة، والاعتراف المتبادل بها ومعادلتها

يمكن أن تسّهل التجارة، فإنها تمثل تحديا كبيرا تواجهه البلدان النامية. وكثيرا ما لا تكون التدابير غير الجمركية حمائية في قصدها. وغالبا ما يكون الدافع إلى وضع تدابير تنطوي على معايير الصحة العامة والصحة النباتية والحواجز التقنية للتجارة، بشكل خاص، هو الرغبة في بلوغ أهداف هامة أخرى من قبيل حماية صحة الإنسان وسلامته وحماية البيئة. بيد أنها يمكن أن تؤثر على الشركاء التجاريين تأثيراً مختلفاً. ومن ثم لا يمكن الحد منها على منوال التعريفات الجمركية. ومع ذلك، يمكن أن تحابي ضمنيا المنتجين المحليين وأساليب الإنتاج المحلية على حساب المنتجين الأجانب، كما هو موضح في الإطار ٤. ويستلزم التقليل إلى أدنى حد من الآثار المحتمل تشويهها للتجارة تحقيق المواءمة التنظيمية والاعتراف المتبادل/المعادلة في اقتران مع بناء قدرات البلدان المنخفضة الدخل. وعلاوة على ذلك، فإن انتشار المعايير الخاصة والطوعية، وإن كان الغرض منه تحقيق أهداف مشروعة، يحد أكثر فأكثر من قدرة البلدان النامية على دخول الأسواق بشكل فعلي.

الإطار ٤

الخبرة في مجال مواءمة المعايير على الصعيد الإقليمي: حالة الزراعة العضوية

تضافرت جهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مع جهود منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، على مدى ١٠ سنوات، من أجل دراسة الحواجز التقنية للتجارة في قطاع الزراعة العضوية، وقدّم الأونكتاد الدعم في وضع هذه المعايير الإقليمية ومن بينها معيار المنتجات العضوية لشرق أفريقيا، والمعيار العضوي لمنطقة المحيط الهادئ، والمعيار العضوي لمنطقة آسيا، وفي التقدم نحو وضع لائحة موحدة لأمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية. ويمكن الاستفادة من الدروس المستخلصة والأدوات الموضوعة في تيسير التجارة في العديد من القطاعات الأخرى.

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

خامسا – التطورات في الترتيبات الإقليمية والتفضيلية

٤٤ – تجلّت كذلك زيادة التركيز على النُهج التعددية والقضايا التجارية الجديدة في استمرار اهتمام البلدان بإبرام اتفاقات التجارة الإقليمية وتوسيعها وتعميقها، حيث أُخطرت منظمة التجارة العالمية بـ ٣١٩ اتفاقا من هذه الاتفاقات بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، يُقدَّر أنها تغطي اسميا ما يزيد على ٥٠ في المائة من التجارة العالمية (أو ما نسبته ١٧ في المائة

إذا اقتصرت على التجارة التفضيلية المعفية من الرسوم الجمركية). ويُقدَّر أن ٨٠ في المائة من تجارة الخدمات تجري فيما بين الشركاء الإقليميين. واقترن توسع التجارة العالمية بتزايد تركيزها الإقليمي. وتتباين المعدلات العالية للتجارة البينية في أمريكا الشمالية (٤٠ في المائة)، وأوروبا (٦٣ في المائة) وآسيا (٥٢ في المائة) مع معدلات التجارة البينية المنخفضة نسبيا في أفريقيا (١٢ في المائة) وأمريكا اللاتينية (٢٠ في المائة).

٤٥ - وتختلف اتفاقات التجارة الإقليمية في القرن الحادي والعشرين أكثر فأكثر عن مثيلاتها من الاتفاقات التقليدية التي كانت تركز على التعريفات التفضيلية والتكامل ''السطحي''. ويُظهر البحث أن اتفاقات التجارة الإقليمية التي أُبرمت مؤخرا ليست تفضيلية بالقدر الذي قد تبدو به، لأن ما لا يزيد على ١٧ في المائة فقط من التجارة العالمية مؤهلة للاستفادة من الأفضليات في حين يتبع بالفعل في ٢٥ في المائة منها مبدأ الدولة الأَولى بالرعاية للإعفاء من الرسوم الجمركية، ويستحق أقل من ٢ في المائة منها الحصول على هوامش تفضيلية تتجاوز ١٠ في المائة[٢٠]. ولا يُبقي المتوسط المرجّح العالمي لتعريفة ''الدولة الأَولى بالرعاية'' البالغة نسبته ٣ في المائة مجالا يذكر للمعاملة التفضيلية على الرغم من أن الأفضليات التجارية، فيما يخص البلدان الصغيرة، يمكن أن تكتسي أهمية. وفي حين يعتقد البعض أن اتفاقات التجارة الإقليمية تؤدي إلى تحويل التجارة، يرى آخرون أن العديد من هذه الاتفاقات تؤدي إلى نشوء مبادلات تجارية مع الحد من تحويل التجارة. وذلك لأن التدابير التنظيمية ''للتكامل العميق'' تنحو إلى أن تطبَّق على جميع البلدان، لأن التمييز غير ممكن، ولأن قواعد المنشأ المتحررة نسبيا تتيح لشركات بلدان ثالثة الاستفادة من تحرير الخدمات والاستثمار. ويمكن اعتبار أن التكامل العميق في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية يمكن أن يؤدي إلى تجزئة الأطر التنظيمية، وأن يشكل تحديا رئيسيا لمركزية منظمة التجارة العالمية.

٤٦ - إن اتفاقات التجارة الإقليمية المبرمة مؤخرا، مدفوعة في كثير من الأحيان بالرغبة في دعم تهيئة بيئة تجارية تخلو من الرسوم الجمركية ومن الحواجز غير الجمركية للتجارة من أجل تيسير السلاسل المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، أصبحت اتفاقات أعمق وأشمل، متجاوزة نطاق منظمة التجارة العالمية لتشمل التدابير التنظيمية فيما وراء الحدود، بما في ذلك سياسات الاستثمار والمنافسة، وحركة رأس المال، وحقوق الملكية الفكرية، والمشتريات الحكومية. وبدأت بالظهور اتفاقات التجارة الإقليمية الواسعة النطاق والرفيعة المستوى، من قبيل اتفاق الشراكة لدول المحيط الهادئ، الذي يمكن أن يتحول إلى منطقة للتجارة الحرة في آسيا والمحيط

(٢٠) منظمة التجارة العالمية، تقرير التجارة العالمية لعام ٢٠١١.

الهادئ لجميع الدول الأعضاء في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، واتفاق عبر الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يُقترح إبرامه في عام ٢٠١٤، ومنطقة تجارة حرة ثلاثية بين الصين وجمهورية كوريا واليابان، كما هو مبين في الإطار ٥. ويعني هذا التوسع في شبكات التجارة التفضيلية فيما بين شركاء غير تقليديين أن الدول التجارية الكبرى التي كانت ضوابط منظمة التجارة العالمية تحكم العلاقات التجارية فيما بينها، بناء على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، صارت أكثر ارتباطا فيما بينها بعلاقات تجارية تفضيلية. وهذا يشكل تحديا آخر للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

الإطار ٥

اتفاق الشراكة لدول المحيط الهادئ

يجري التفاوض حاليا على اتفاق للشراكة بين دول المحيط الهادئ يضم أستراليا وبروني دار السلام وبيرو وسنغافورة وشيلي وفييت نام وماليزيا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف إتمامه بحلول نهاية عام ٢٠١٢، وهناك إمكانية لمشاركة اليابان وكندا والمكسيك فيه. وسيؤدي هذا الاتفاق إلى إقامة سوق إقليمية يبلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي لها ٢٧ تريليون دولار، والحد من ''زُبْدِيَّة المعكرونة'' الحالية لقرابة ٤٧ منطقة من مناطق التجارة الحرة الثنائية الموجودة سابقا. ولشمولية الاتفاق في نطاقه، تغطي فصوله، التي يُتوقع أن تبلغ ٢٦ فصلا، السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والعمالة والبيئة، وتحقق زيادة مستوى التنسيق التنظيمي، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمنتجات والخدمات المبتكرة، بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية، وضبط المؤسسات المملوكة للدولة بحيث تُدار على أساس الاعتبارات التجارية، من دون أن تحابيها الأنظمة. ويضع الاتفاق ضوابط متطورة، بما في ذلك الاستفادة من مبادئ منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، مثل المبدأ الذي يحظر شروط الوجود المحلي للشركات العاملة في مجال تجارة الخدمات عبر الحدود. ويهدف الاتفاق إلى تعزيز (أ) الاتساق التنظيمي من أجل إزالة الحواجز غير الجمركية المفروضة على التجارة لجعل الأطر التنظيمية أكثر توافقا وشفافية؛ و (ب) القدرة التنافسية والتواصل، بطرق منها إدارة سلاسل التوريد، وتيسير التجارة والإجراءات الحدودية؛ و (ج) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لأهميتها في إقامة المشاريع التجارية وإيجاد فرص العمل. ويُتوقع أن يضع صيغة جديدة للتعاون التجاري والاستثماري. وينطوي الاتفاق على إمكانية حفز إقامة منطقة للتجارة الحرة لعموم منطقة المحيط الهادئ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مدعومة أيضا بعمليات التكامل الجارية المحيطة بإطارَي رابطة أمم جنوب شرق

آسيا زائدا جمهورية كوريا والصين واليابان (الآسيان +٣)، والآسيان + ٦ التي تضم أيضا الهند وأستراليا ونيوزيلندا. ويُنتظر لهذا الاتفاق أن يحقق مكاسب في الدخل العالمي السنوي تبلغ ٢٩٥ بليون دولار، ويمهّد السبيل إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يمكن أن تحقق مكاسب ضخمة بقيمة ١,٩ تريليون دولار.

المصدر: Peter A. Petri and Michael G. Plummer, *The trans-Pacific partnership and Asia-Pacific integration*: policy implications, Peterson Institute for International Economics, 2012.

٤٧ - ولا تزال أقل البلدان نموا وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المشاركة في مفاوضات اتفاقات التجارة الإقليمية تواجه تحديات تقليدية في مجالي التجارة والتنمية. وفيما يخص المفاوضات بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي من أجل إبرام اتفاقات الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة التي بدأت في عام ٢٠٠٢، فهي تتواصل لجميع المناطق في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، في حين أن اتفاق الشراكة الاقتصادية مع ١٥ بلدا من بلدان منطقة البحر الكاريبي يوجد حاليا في مرحلة التنفيذ. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن تُنجَز هذه العملية بحلول عام ٢٠١٤. ويبدو أن المفاوضات المطوَّلة تشير إلى ضرورة إعادة التفكير بتمعن في النُهج اللازمة لتحقيق اتفاق للشراكة الاقتصادية يكون داعما للتنمية المستدامة والتكامل الإقليمي. ويُرجَّح أن تواجه أقل البلدان نموا وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تمتلك عادة طاقات إنتاجية غير كافية وتفتقر إلى علاقات جيدة مع مجموعات الإنتاج الرئيسية، احتمالا أكبر لاستبعادها من الموجة الجديدة من اتفاقات التجارة الإقليمية بدافع تحقيق القدرة التنافسية من خلال سلاسل القيمة العالمية، وبالتالي احتمال عدم القدرة على الاستفادة من زيادة التجارة الإقليمية.

٤٨ - وتقوم البلدان النامية على نحو متزايد باستكشاف التكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز وفورات الحجم والتنويع والمرونة. وللتغلب على تجزئة الأسواق، قرر رؤساء الدول المشاركين في اجتماع الاتحاد الأفريقي المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٢، تعزيز التجارة البينية الأفريقية بتسريع إنشاء منطقة للتجارة الحرة في عموم القارة الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٣. وتدل المبادرة الثلاثية بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا على الالتزام بتحقيق الاتساق في الترتيبات التجارية الإقليمية الأفريقية المتداخلة. وحتى تاريخه، ركزت عملية التكامل أساسا على التعريفات الجمركية، ولكن يمكن للتكامل الإنمائي، الذي يقرن بين تحرير التجارة والتعاون التنظيمي والإنمائي، أن يحقق مكاسب كبيرة. وتدعم الأونكتاد تنفيذ خطة العمل

لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية المعتمَدة في اجتماع الاتحاد الأفريقي، وهو سيعمل على تعزيز تنسيق إنشاء مجموعة للأمم المتحدة مشتركة بين الوكالات معنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية دعما للخطة.

٤٩ - وأتاح نجاح اختتام جولة ساو باولو للمفاوضات في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، المعقودة في عام ٢٠١٠، فرصة تاريخية لتوسيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وفي الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد، أكد المشاركون في النظام العالمي على أهمية النظام كمنتدى حيوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وضرورة ضمان سرعة بدء تطبيق نتائج جولة ساو باولو، وتوسيع نطاق مشاركة بلدان أخرى، واستكمال الاستعراض المقرر لقواعد المنشأ[٢١]. واستكملت ثلاثة بلدان (الهند وماليزيا وكوبا) عمليات تصديقها عليه وقطع بلدان (المغرب وجمهورية كوريا) مراحل متقدمة في التصديق عليه. ويحتاج بدء نفاذ النظام إلى تصديق أربعة بلدان.

٥٠ - وفي المدى البعيد، يشير التوسع في اتفاقات التجارة الإقليمية وانتشارها وتعميقها إلى ضرورة كفالة الاتساق والترابط العضوي بين تعددية الأطراف والعمليات الإقليمية من أجل ضمان الجمع الأمثل بين نوعي الترتيبات تلك. وهناك حاجة إلى ممارسة مراقبة متعددة الأطراف قوية ووضع ضوابط فعالة، بطرق منها تحديد المعايير الدنيا لتعميق الأحكام الواردة في اتفاقات التجارة الإقليمية. وبحفز تحرير التجارة الذي يشمل حصة كبيرة من المبادلات التجارية العالمية، يمكن لاتفاقات التجارة الإقليمية الكبيرة خفض الحوافز على تعددية الأطراف. ويرى البعض أن زيادة التركيز على الحواجز التنظيمية في إطار هذه الاتفاقات يدل على ضرورة التنسيق المتعدد الأطراف للأطر التنظيمية المجزأة إقليميا. ومن منظور إنمائي، يحدد الجيل الجديد من اتفاقات التجارة الإقليمية باطّراد قدرة البلدان على صياغة اندماجها في التجارة العالمية. ومن المهم أن يُسمح لها بتصميم نطاق كاف وسرعة كافية لفتح الأسواق في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية مع منح أولوية لتحقيق الأهداف الإنمائية، وأن تتيح القواعد المتعددة الأطراف، التي تتطلب إبرام تلك الاتفاقات الرامية إلى تحرير التجارة في جميع جوانبها الجوهرية، أوجه المرونة تلك. ويمكن أن تؤدي الالتزامات العميقة اللازمة باطّراد في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية وتنامي مشاعر النزعة الحمائية، ما لم تعالَج معالجة جيدة، إلى تراجع الاهتمام بالانفتاح التجاري، حتى في ظل هذه الاتفاقات.

(٢١) البيان المشترك للاجتماع الرفيع المستوى للنظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، الذي عقد في الدوحة، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (GSTP/CP/SSQ/1).

خاتمة

٥١ - لا تزال التجارة تمثل محركا للنمو والتنمية. ويطغى التباطؤ الأخير لدى أقطاب النمو الرئيسية في العالم النامي، وأزمة منطقة اليورو، واستمرار البطالة، وارتفاع معدلات عدم المساواة والاستقطاب، على آفاق التجارة في الأجل القصير. وتنشأ أيضا تحديات طويلة الأجل لأن حقائق القرن الحادي والعشرين تساهم في تغيير الطريقة التي تتم بها التجارة، وتتطلب التحديات العالمية الملحّة والاهتمامات غير التجارية وضع تدابير متسقة ومتكاملة محورها التنمية، بما في ذلك سياسة تجارية. وفي حين أن سلاسل القيمة العالمية تتيح فرصا، فهي لا تقدم حلا سحريا، وينبغي ألاّ تغيب عن البال المسائل التجارية القديمة العهد أثناء السعي لتحقيق التنمية الشاملة. ولا بد من تكييف النظام التجاري الدولي ليتناسب مع الحقائق المتغيرة، في وقت يواجه فيه النظام التجاري المتعدد الأطراف تحديا هاما في تحديد كيفية المضي قدما في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وتعزيز جدواها وفعاليتها. ولا بد من إجراء تقييم دقيق لآثار معالجة قضايا القرن الحادي والعشرين في إطار النظام التجاري الدولي على التجارة والتنمية. ويشير استمرار التحديات الإنمائية إلى ضرورة مواصلة دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية والعمالة. ولا بد من ضمان أن تتكامل النُهج الإقليمية مع النُهج المتعددة الأطراف، وأن تؤدي معا، إلى تهيئة بيئة مواتية للتنمية الشاملة والمستدامة.